فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الخميس 14 شوال 1447هـ 2 أبريل/ نيسان Thursday 2 April 2026 | العدد 6347 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

رابطة العالم الإسلامي ترفض قيود الاحتلال على المقدسات

مكة المكرمة/ فلسطين:
أعربت رابطة العالم الإسلامي عن تأييدها ودعمها الكامل لمضامين البيان الصادر عن وزراء خارجية دول عربية وإسلامية، بشأن رفض وإدانة القيود المستمرّة التي تفرضها (إسرائيل) على حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس المحتلة.
وجاء في البيان رفض مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين، ومنع بطريرك اللاتين والمسيحيين في القدس من دخول كنيسة القيامة لأداء شعائرهم.
2

أبو راس: الاحتلال يروّج لتجميد «إعدام الأسرى» لامتصاص الغضب الدولي

غزة/ جمال غيث:
أكد الأسير المحرر والمختص بشؤون الأسرى أحمد أبو راس، أن ما تروّجه جهات إعلامية عبرية ومواقع إلكترونية مشبوهة بشأن تجميد أو إلغاء قانون إعدام الأسرى، يأتي في إطار حملة دولية منظمة يقودها الاحتلال الإسرائيلي بهدف تضليل الرأي العام العالمي وتحسين صورته تحت وطأة الضغوط الدولية المتزايدة.
4

الاحتلال يواصل انتهاكاته.. 4 شهـــداء و12 جريحًا فـي غـــزة

غزة/ فلسطين:
أعلنت وزارة الصحة أمس أن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال 24 ساعة 4 شهداء و12 إصابة جديدة، ما يرفع الحصيلة الإجمالية للعدوان الإسرائيلي إلى 72 ألفا و289 شهيدا، و172 ألفا و40 مصابا منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأوضحت الوزارة في تصريح صحفي أن عددا من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة، بسبب استمرار الاستهداف وغياب الظروف الآمنة لعمليات الإنقاذ.
وقالت وزارة الصحة إن حصيلة الضحايا منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول الماضي بلغت 713 شهيدا و1940 جريحا، إضافة إلى 756 حالة انتشال لجثامين من تحت الأنقاض في مختلف مناطق القطاع.
وجددت الوزارة التأكيد على أن الأعداد المعلنة تمثل ما وصل إلى المستشفيات فقط، وأن الواقع الميداني يشير إلى وجود مزيد من الضحايا الذين تعيق الظروف الميدانية الوصول إليهم. ومنذ إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أنشأ جيش الاحتلال 7 مواقع عسكرية جديدة على طول الخط، جُهز 5 منها للاستخدام العملياتي طويل الأمد عبر أعمال تسوية وسفلتة.

مواطنون يشيعون شهيدًا في مجمع ناصر الطبي أمس (تصوير/ رمضان الأغا)

اقتحامات واعتقالات في الضفة

مستوطنون يؤدون طقوسًا تلمودية عند باب الساهرة.. ومواجهات مع الاحتلال قرب حاجز قلنديا

محافظات/ فلسطين:
أدى مستوطنون أمس، طقوسًا تلمودية عند باب الساهرة، أحد أبواب البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، مع مواصلة قوات الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى، في حين اندلعت مواجهات بين المواطنين وجيش الاحتلال عند حاجز قلنديا العسكري.
وذكرت محافظة القدس، أن عددا من المستوطنين أدوا طقوسا تلمودية عشية ما يسمى "عيد الفصح اليهودي". وكانت جماعات الهيكل المتطرفة دعت لمحاولة تقديم قرابين في أقرب نقطة من المسجد الأقصى.
يذكر أن حكومة الاحتلال، تستغل الأعياد اليهودية بهدف التصعيد في مدينة القدس، عبر تبرير الاقتحامات وإغلاق منافذ المدينة المقدسة وعزلها عن محيطها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية ومنع دخول أبناء شعبنا لها، وتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين لاستباحة
2

أيام الجمعة والسبت والأحد

حماس تدعو للتظاهر والحشد الجماهيري الفلسطيني والعالمي نصرة للأقصى والأسرى

غزة/ فلسطين:
دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس جماهير الشعب الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية والإسلامية والأحرار في كلّ العالم إلى النفير العام، وحشد كل الطاقات، والتحرّك الواسع في مسيرات غضب وحشود جماهيرية وفعاليات تضامنية، في كل العواصم والمدن والساحات، انتصاراً للمسجد الأقصى، وتضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، ولتستمر الفعاليات التضامنية مع المسجد الأقصى والأسرى، وتفعيل
3

"أفيقوا قبل أن يهدم".. صرخة من قلب غزة للمسلمين لنجدة الأقصى

غزة/ عبد الرحمن يونس:
يواصل الاحتلال الإسرائيلي إغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة لليوم الرابع والثلاثين على التوالي، مانعًا المصلين من الوصول إليه، في ظل إجراءات عسكرية مشددة تُفرض على المدينة ومحيطها، وسط حالة من التوتر المتصاعد.
وتبرر سلطات الاحتلال هذه الخطوة بما تسميه "حالة الطوارئ"، على خلفية الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران، المستمرة منذ أواخر فبراير/شباط الماضي.
3

وقفة بغزة رفضًا لإغلاق الأقصى أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

تواصـــل الإدانـات الفلسطينيـة والعربيـة والإسلامية لـ"قانون إعدام الأسرى"

القدس المحتلة-عواصم/ فلسطين:
تواصلت أمس الإدانات الفلسطينية والعربية والإسلامية، لقانون "إعدام الأسرى" الفلسطينيين، الذي أقره كنيست الاحتلال.
فقد قال مجلس الإفتاء الأعلى، إن إقرار الكنيست "قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين"، يعطي غطاءً قانونياً للفتك بالأسرى، ويشرعن إبادتهم واقتراف الفظائع اللاإنسانية ضدهم، ما يُعد جريمة حرب أخرى تضاف لسلسلة الجرائم المقترفة بحق شعبنا.
وأوضح المجلس في بيان صادر عنه أمس، أن هذا التشريع العنصري يأتي في سياق السياسات والإجراءات التصعيدية التي تنتهجها سلطات الاحتلال
3

إضراب شامل في القدس والضفة رفضًا لقانون إعدام الأسرى

رام الله/ فلسطين:
عمَّ، أمس، مدن الضفة الغربية والقدس المحتلة إضراب شامل في جميع مناحي الحياة، رفضا لإقرار كنيست الاحتلال قانون إعدام الأسرى.
وأغلقت جميع المحال التجارية والمؤسسات العامة والخاصة والبنوك والجامعات والمدارس أبوابها، في مدن الضفة، في حين استُثنيت المستشفيات والمخابز من الإضراب.
وبدت شوارع رام الله وسط الضفة ونابلس والخليل، خالية من أي حركة، كما
4

محلات تجارية مغلقة في الضفة الغربية رفضًا لقانون الإعدام (فلسطين)

من سِجْن عكّا إلـى سِجْـــن النَّقب.. شيماء تخشى مشنقةً تنتظرُ زوجها

غزة/ أدهم الشريف:
في يوم ثقيل بتفاصيله، عُرف لاحقًا بـ"الثلاثاء الحمراء"، الموافق 17 يونيو/ حزيران 1930، وقف فدائيو ثورة البراق الثلاثة محمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وعطا الزير، بثبات أمام حبال المشانق التي أعدَّتها سلطات الانتداب البريطاني. ومنذ أن علت أقدامهم منصة الإعدام، تحولت حكايتهم إلى مناسبةٍ وطنيةٍ سنويةٍ يُحييها
7

إغـــلاق الاحتـــلال الأقصـــى للشهـر الثانـــي.. موقـــف عربـــي خجـــول دون تأثيـــر

غزة/ محمد أبو شحمة:
مع استمرار الاحتلال في إغلاق المسجد الأقصى لأكثر من شهر، تتصاعد الانتقادات لحالة الصمت العربي والدولي، وسط تحذيرات من تداعيات خطيرة على المسجد والمدينة المقدسة التي تتعرض لتهويد مستمر.
وعلى الرغم من خطورة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، تبدو المواقف العربية والدولية محدودة، إذ اقتصرت في معظمها على بيانات إدانة أو دعوات للتهدئة، دون ترجمتها إلى خطوات عملية قادرة على الضغط لوقف الانتهاكات.
ويعزز غياب أي تحرك عربي أو دولي فاعل، يضعف فرص وقف هذه الإجراءات، من سياسة فرض الأمر الواقع من قبل الاحتلال خاصة ضد المسجد الأقصى ومواصلة منع
2

اقتحامات واعتقالات في الضفة

مستوطنون يؤدون طقوسًا تلمودية عند باب الساهرة.. ومواجهات مع الاحتلال قرب حاجز قلنديا

محافظات/ فلسطين:

أدى مستوطنون أمس، طقوسًا تلمودية عند باب الساهرة، أحد أبواب البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، مع مواصلة قوات الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى، في حين اندلعت مواجهات بين المواطنين وجيش الاحتلال عند حاجز قلنديا العسكري.

وكانت جماعات الهيكل المتطرفة دعت لمحاولة تقديم قرابين في أقرب نقطة من المسجد الأقصى.

يذكر أن حكومة الاحتلال، تستغل الأعياد اليهودية بهدف التصعيد في مدينة القدس، عبر تبرير الاقتحامات وإغلاق منافذ المدينة المقدسة وعزلها عن محيطها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية ومنع دخول أبناء شعبنا لها، وتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين لاستباحة المسجد الأقصى.

وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس، لليوم الـ33 على التوالي، إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، مستغلة الأوضاع الأمنية المرتبطة بالحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران.

في السياق، اندلعت مواجهات بين المواطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي، عند حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة.

وأفاد شهود عيان بأن جنود الاحتلال أطلقوا الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وقنابل الصوت والغاز صوب الشبان الذين شعلوا الإطارات المطاطية رفضا لإقرار الاحتلال لقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

في سياق متصل، اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، على شابين في بلدة بيت حنينا شمال غرب القدس، ما أسفر عن إصابتهما برضوض.

وذكرت محافظة القدس، أن قوات الاحتلال أوقفت مركبة كان يستقلها شابان وأطلقت قنابل الغاز السام المسيل للدموع بشكل مباشر عليها، ما أدى إلى تحطم زجاج المركبة وإصابة الشابين برضوض.

اقتحامات واعتداءات واعتقالات

من جهة أخرى، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، بلدة كفر ثلث جنوب قلقيلية.

وأفادت مصادر محلية لوكالة "وفا" بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة كفر ثلث من مدخلها الرئيسي ونصبت حاجزا عسكريا، وأوقفت المركبات وفتشتها، ودققت في هويات المواطنين، ما تسبب بأزمة مرورية في المكان.

كما اقتحمت قوة راجلة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، منطقة "العمري" في مدينة البيرة، وشرعت بمطاردة الشبان في المنطقة.

وأفادت وكالة "وفا" بأن جنود الاحتلال انتشروا في شوارع الحي، ولاحقوا عدداً من الشبان.

وتشهد مدن وبلدات محافظة رام الله والبيرة اقتحامات متكررة من قبل قوات الاحتلال، تتخللها مداهمات وملاحقة للمواطنين.

وفي بيت لحم، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مدينة بيت ساحور.

وأفادت مصادر أمنية لوكالة "وفا"، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بيت ساحور، وتمركزت في أحياء عدة، إذ داهمت منزلين وفتشتها يعودان للمواطنين فادي جورج عياد، وأحمد عبد الرحمن عوض الله، دون أن يبلغ عن اعتقالات .

وأضافت المصادر، أن قوات الاحتلال اقتحمت قرية أم سلمونة جنوبا، وقبر خلوة، دون أن يبلغ عن مداهمات لمنازل.

كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، قرية الطيبة غرب جنين.

وقالت مصادر محلية، إن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، ونشرت جنودها في شوارعها، وبين المنازل ولم يبلغ عن اعتقالات.

وكانت قوات الاحتلال اقتحمت أمس حي الجابريات في مدينة جنين، وداهمت عدة منازل وفتشتها، دون اعتقالات.

في السياق، أقدم مستوطنون، أمس، على تحطيم عدد من مركبات المواطنين في منطقة واد الشاعر بمدينة سلفيت.

وأفادت مصادر محلية، بأن المستوطنين هاجموا مركبات المواطنين في المنطقة، وألحقوا بها أضرارا مادية.

كما اقتلع مستوطنون، عدداً من أشجار الزيتون في بلدة كفر الديك غرب سلفيت.

وذكرت مصادر محلية بأن المستوطنين أقدموا على اقتلاع أشجار زيتون تعود ملكيتها للمواطن محمد داود محمد الديك، في منطقة خلة الدهمان شمال غرب البلدة.

يأتي ذلك في إطار الاعتداءات المتواصلة على أراضي المواطنين وممتلكاتهم في المنطقة.

في السياق، هاجم مستوطنون، رعاة الماشية في مسافر يطا جنوب الخليل.

وأفاد الناشط ضد الاستيطان اسامة مخامرة لوكالة "وفا" بأن مستعمرو البؤر الاستعمارية المقامة على أراضي المواطنين في مسافر يطا هاجموا رعاة الماشية من عائلة عليان عوض في واد أبو شبان وهم مدججين بالسلاح وتحت حماية جنود الاحتلال، ورشقوهم بالحجارة، وحاولوا سرقة قطيع مواشي وتصدى الرعاة العزل لهم، وإثر ذلك احتجز جنود الاحتلال رعاة الماشية في المكان.

من جهة أخرى، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شابًا من قرية كفر نعمة، غرب رام الله.

وأفادت مصادر محلية لـ"وفا"، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، وداهمت عددًا من المنازل، قبل أن تعتقل الشاب محمد يوسف الحنيني، وتنقله إلى جهة غير معلومة.

وأضافت المصادر أن عملية الاقتحام ترافقت مع انتشار مكثف لجنود الاحتلال في أحياء القرية، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وفي القدس المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مواطناً من بلدة عناتا، وأجبرت أصحاب المحال التجارية على فتح أبوابها، بالتزامن مع اقتحام مخيم قلنديا شمال المدينة.

وأفادت وكالة "وفا"، نقلاً عن مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن تيسير عليان من داخل محطة "أبو خليل" في بلدة عناتا، وجرى تحويله للتحقيق، فيما قررت سلطات الاحتلال تمديد توقيفه حتى يوم الأحد المقبل.

وفي السياق ذاته، أقدمت قوات الاحتلال على إرغام أصحاب المحال التجارية في البلدة على فتح أبوابها، وسط انتشار عسكري في المنطقة.

كما انتشرت قوات راجلة من جيش الاحتلال في محيط مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة، واقتحمت عدداً من الأحياء، حيث قامت بتكسير أبواب منازل خلال عمليات التفتيش.

وتشهد مناطق عدة في محافظة القدس اقتحامات متكررة من قبل قوات الاحتلال، تتخللها عمليات اعتقال وتفتيش وتخريب للممتلكات.

كما اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، شابا من منطقة باب الساهرة بالقدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس، بأن قوات الاحتلال اعتقلت الشاب مؤمن العباسي أثناء مروره من منطقة باب الساهرة.

وفي قلقيلية، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة شبان من مدينة قلقيلية وبلدة عزون شرقها.

وأفادت مصادر محلية لـ"وفا" بأن قوات الاحتلال اقتحمت مدينة قلقيلية من مدخلها الشرقي، وانتشرت في عدة أحياء، من بينها حي نزال، واعتقلت الشاب محمود نزال عقب مداهمة منزله وتفتيشه والعبث بمحتوياته.

كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة عزون شرق قلقيلية من مدخلها الشمالي، وانتشرت وسط البلدة، وداهمت منازل المواطنين، واعتقلت ياسين عماد شبيطة ونديم مزيد سكر.

وفي رام الله اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، 4 مواطنين.

وقالت مصادر أمنية لـ "وفا": إن الاحتلال اقتحم قرية كفر عين شمال غرب رام الله واعتقلت كلا من: مازن ماجد دغرة (22 عاما)، وأمير مجدي دغرة (20 عاما)، وسامر أحمد دار العيس (18 عاما) بعد مداهمة منازلهم وتفتيشها.

وأضافت المصادر، أن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة نعلين غرب رام الله واعتقلت المواطن حسني علي فايز الخواجا بعد مداهمة منزله وتفتيشه.

وفي طولكرم، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مواطنين من بلدة كفر عبوش.

وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اعتقلت كلا من: علي تقي ومحمود العايدي بعد مداهمة منزليهما في البلدة.

وفي نابلس، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مواطنا.

وأفادت مصادر أمنية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة الشرقية بنابلس، وداهمت مخرطة في شارع الماطورات، واعتقلت صاحبها عمار بسيس (65 عاما)، وهو يعاني من مرض السرطان.

رابطة العالم الإسلامي ترفض قيود الاحتلال على المقدسات

مكة المكرمة/ فلسطين:

أعربت رابطة العالم الإسلامي عن تأييدها ودعمها الكامل لمضامين البيان الصادر عن وزراء خارجية دول عربية وإسلامية، بشأن رفض وإدانة القيود المستمرّة التي تفرضها (إسرائيل) على حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس المحتلة.

وجاء في البيان رفض مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين، ومنع بطريرك اللاتين والمسيحيين في القدس من دخول كنيسة القيامة لأداء شعائرهم.

وجدد الأمين العام، رئيس هيئة علماء المسلمين، محمد بن عبد الكريم العيسى، رفض الرابطة وتنديدها بهذه القيود التي لا تتفق مع حق العبادة المكفول للجميع. وأكد أهمية ما تضمنه البيان من دعوة الوزراء لـ(إسرائيل)، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن إغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك فورا، وإزالة القيود المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة في القدس، والامتناع عن عرقلة وصول المصلين المسلمين إلى المسجد، ودعوتهم المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يلزم (إسرائيل) بوقف انتهاكاتها المستمرة وممارساتها غير القانونية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وكذلك انتهاكاتها لحُرمة هذه الأماكن المُقدّسة، وما تضمنه بيانهم مِن أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فضلا عن خرقها للوضع التاريخي والقانوني القائم، والتي تمثل تعديا على الحق غير المقيد في الوصول إلى أماكن العبادة.

إغلاق الاحتلال الأقصى للشهر الثاني.. موقف عربي خجول دون تأثير

غزة/ محمد أبو شحمة:

مع استمرار الاحتلال في إغلاق المسجد الأقصى لأكثر من شهر، تتصاعد الانتقادات لحالة الصمت العربي والدولي، وسط تحذيرات من تداعيات خطيرة على المسجد والمدينة المقدسة التي تتعرض لتهويد مستمر.

وعلى الرغم من خطورة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، تبدو المواقف العربية والدولية محدودة، إذ اقتصرت في معظمها على بيانات إدانة أو دعوات للتهدئة، دون ترجمتها إلى خطوات عملية قادرة على الضغط لوقف الانتهاكات.

ويعزز غياب أي تحرك عربي أو دولي فاعل، يضعف فرص وقف هذه الإجراءات، من سياسة فرض الأمر الواقع من قبل الاحتلال خاصة ضد المسجد الأقصى ومواصلة منع المصلين من الوصول إليه.

واستمرار إغلاق المسجد الأقصى، في ظل هذا الصمت النسبي، قد يؤدي إلى تكريس واقع جديد يصعب تغييره مستقبلاً، خاصة الوضع الديني.

وأمام الصمت العربي، أطلقت مجموعة من المؤسسات في العالمين العربي والإسلامي حملة دولية تحت شعار "الأقصى يستغيث"، رفضًا لإغلاق المسجد الأقصى وفرض السيطرة عليه، في خطوة تهدف إلى تحريك الوعي العام ونصرة المقدسات الإسلامية.

وانطلقت فعاليات الحملة الأربعاء، وتستمر حتى 9 نيسان/أبريل، عبر سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي تستهدف إعادة المسجد الأقصى إلى صدارة الاهتمام الشعبي والإعلامي.

بدوره، اعتبر رئيس مركز القدس الدولي، حسن خاطر، أن ردود الأفعال العربية لا تواكب حجم ما يتعرض له المسجد الأقصى، خاصة أن ما يحدث لا يخص الفلسطينيين وحدهم، بل يمس جميع العرب والمسلمين.

وأضاف خاطر في حديثه لصحيفة "فلسطين" أن المواقف الرسمية يجب أن تعبر عن شعوب تلك الدول تجاه المسجد الأقصى، الذي يعد جزءًا من العقيدة الإسلامية، كونه مذكورًا في القرآن الكريم ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأولى القبلتين، مشددًا على أنه لا ينبغي حصر قداسته في الإطار الفلسطيني فقط.

وأكد أن الاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار يمثل استخفافًا بجوهر القضية، خاصة أن قضية الأقصى تخص جميع المسلمين، من ماليزيا وإندونيسيا إلى كل من يشهد أن لا إله إلا الله، وأن على هذه الأمة مسؤولية اتخاذ مواقف تعبر عن مكانة المسجد في وجدانها.

وأشار خاطر إلى أن بعض البيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية تبقى ضعيفة التأثير، ولا تقدم ولا تؤخر، معتبرًا أنها تندرج في إطار تسجيل مواقف إعلامية فقط، يمكن لأي جهة القيام بها دون أن تحدث فرقًا حقيقيًا.

وشدد على أن الدور الرسمي العربي والإسلامي يبدو غائبًا إلى حد كبير، ولا توجد مؤشرات على تبلور موقف مؤثر قادر على إحداث تغيير في الواقع القائم.

وأوضح أن المطلوب هو مواقف فاعلة وقادرة على التأثير، وليس بيانات باهتة، لافتًا إلى أن حتى وسائل الإعلام العبرية لا تتوقف عند هذه المواقف أو تتناولها بجدية، ما يعكس ضعف صداها وعدم وصولها إلى أي من الأطراف.

وشدد على أن نصرة المسجد الأقصى تتطلب موقفًا عربيًا وإسلاميًا يرقى إلى مكانته الدينية، ويعكس حقيقته كقضية مركزية في الوعي الإسلامي.

انتهاكات مستمرة

ومع استمرار الصمت العربي، تتصاعد انتهاكات الاحتلال والمستوطنين في مدينة القدس والمسجد الأقصى، حيث أدى مستوطنون أول أمس طقوسًا دينية خاصة عند باب الساهرة- أحد أبواب البلدة القديمة في القدس، مع مواصلة دعوات جماعات الهيكل المتطرفة بمحاولة تقديم قرابين في أقرب نقطة من المسجد الأقصى.

وحسب مركز وادي حلوة، حاول مستوطنون، أمس، تقديم قرابين داخل البلدة القديمة في القدس، في أقرب نقطة إلى المسجد الأقصى، بالتزامن مع عيد الفصح العبري.

وأفادت المعلومات أن 10 مستوطنين ساروا من جهة باب الخليل باتجاه البلدة القديمة، وهم يحملون عنزتين، في محاولة لتقديمهما كقرابين في أقرب نقطة من الأقصى، وتعالت أصوات الصلوات لهم خلال سيرهم باتجاه البلدة القديمة.

وتحاول سنويًا منظمات "الهيكل" المتطرفة، إلى جانب نشطاء وجمعيات استيطانية، إدخال قرابين حيوانية إلى داخل المسجد الأقصى أو إلى أقرب نقطة منه، في سياق محاولات فرض طقوس دينية داخل المسجد الأقصى.

كذلك، تواصل أجهزة مخابرات الاحتلال باستدعاء شبان ونساء لجلسات استماع تمهيدًا لإصدار قرارات إبعاد عن الأقصى، تمتد لأسبوع قابل للتجديد لعدة أشهر، كما يواصل قائد شرطة الاحتلال في القدس توقيع قرارات إبعاد لفترات متفاوتة، تصل في بعض الحالات إلى ستة أشهر.

ولا تقتصر الإجراءات على الاستدعاءات، إذ تسجل حالات اعتقال يتبعها إصدار قرارات إبعاد، طالت مقدسيين ومن أهالي الداخل المحتل الفلسطيني، من بينهم من حاولوا الوصول إلى أقرب نقطة ممكنة للصلاة في محيط المسجد الأقصى مع مواصلة اغلاقه خلال رمضان.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

أيام الجمعة والسبت والأحد

حماس تدعو للتظاهر والحشد الجماهيري الفلسطيني والعالمي نصرة للأقصى والأسرى

غزة/ فلسطين:

دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس جماهير الشعب الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية والإسلامية والأحرار في كلّ العالم إلى النفير العام، وحشد كل الطاقات، والتحرّك الواسع في مسيرات غضب وحشود جماهيرية وفعاليات تضامنية، في كل العواصم والمدن والساحات، انتصاراً للمسجد الأقصى، وتضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، وذلك أيّام الجمعة والسبت والأحد القادمة.

وقالت حماس في بيان: ليكن يوم الجمعة (3 نيسان/ إبريل) (جمعة المسرى والأسرى) يوماً للنفير العام والغضب الجماهيري انتصاراً للمسجد الأقصى، وتضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، ولتستمر الفعاليات التضامنية مع المسجد الأقصى والأسرى، وتفعيل وتجديد الحراك العالمي المؤيّد لقضيتنا العادلة وحقوقنا المشروعة، وتعزيز كل أشكال الضغط على حكومة الاحتلال الفاشية لوقف جرائمها بحقّ أرضنا وشعبنا ومقدساتنا وأسرانا.

بدوره، أكد عضو المكتب السياسي ومسؤول مكتب شؤون القدس في حركة حماس هارون ناصر الدين أن جماهير الشعب في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل، وكافة أحرار الأمة العربية والإسلامية مدعوون لبذل أقصى ما في وسعهم نصرةً للأقصى والأسرى في ظل الهجمة الاحتلالية الشرسة.

وأضاف ناصر الدين في تصريح صحفي أمس، أن جمعة الأسرى والمسرى تستدعي أوسع حالة من الحشد الشعبي وتصعيد كل أدوات المواجهة والغضب ضد عدوان الاحتلال وإجراءاته الإرهابية التي تستهدف المقدسات والأسرى، مؤكداً أن ذلك يعبر عن التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

ودعا ناصر الدين جميع الفصائل والقوى والحراكات إلى النفير والمشاركة الفاعلة في هذه الفعاليات وغيرها من الجهود، وبذل كل وسع لحماية الأقصى وإسناد الأسرى، مشدداً على أن واجب الوقت يحتم على الجميع التحلي بالمسؤولية.

وشدد على أن الشعب الفلسطيني لن يقف مكتوف الأيدي أمام بطش الاحتلال، وأنه دوماً صمام الأمان وصاحب المواقف البطولية التي أفشلت مخططات الاحتلال.

"أفيقوا قبل أن يهدم".. صرخة من قلب غزة للمسلمين لنجدة الأقصى

غزة/ عبد الرحمن يونس:

يواصل الاحتلال الإسرائيلي إغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة لليوم الرابع والثلاثين على التوالي، مانعًا المصلين من الوصول إليه، في ظل إجراءات عسكرية مشددة تُفرض على المدينة ومحيطها، وسط حالة من التوتر المتصاعد.

وتبرر سلطات الاحتلال هذه الخطوة بما تسميه "حالة الطوارئ"، على خلفية الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران، المستمرة منذ أواخر فبراير/شباط الماضي.

وبحسب ما أبلغت به الأوقاف الإسلامية في القدس، فقد تقرر تمديد إغلاق المسجد الأقصى حتى الخامس عشر من أبريل/نيسان الجاري، في سابقة تُعد الأطول منذ إكمال احتلال المدينة عام 1967، الأمر الذي يثير مخاوف واسعة من تداعيات خطيرة على واقع المقدسات في المدينة.

ولم تقتصر هذه الإجراءات على المسجد الأقصى، بل امتدت لتشمل المقدسات المسيحية أيضًا، حيث يستمر إغلاق كنيسة القيامة، في مشهد يعكس سياسة تضييق شاملة تستهدف عزل المدينة المقدسة وفرض واقع جديد فيها.

في موازاة هذا التصعيد، نظمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وعلماء غزة وقفة احتجاجية حاشدة أمام مقر المعهد الأزهري في مدينة غزة، تنديدًا باستمرار إغلاق المسجد الأقصى، وتأكيدًا على حضوره العميق في وجدان الشعب الفلسطيني، رغم ما يعيشه القطاع من حرب وحصار.

وحملت الوقفة طابعًا تعبويًا واضحًا، حيث رفع المشاركون عشرات اللافتات التي عبّرت عن حالة الغضب الشعبي، وجاءت بلغتين، العربية والإنجليزية، في محاولة لإيصال الرسالة إلى العالم بأسره.

ومن بين أبرز الشعارات التي تصدرت المشهد:

"إغلاق الأقصى جرح في قلب العقيدة... فيا حماة الدين متى تغضبون"، "الأقصى عقيدة وإغلاقه جريمة"، "صمت الأمة خذلان ونصرة الأقصى فرض"، "منابركم أمانة وصمتكم استكانة... أعيدوا الهيبة بكلمة حق تزلزل الظالمين"، "غزة المحاصرة تكسر صمت العالم".

إضافة إلى نداءات مباشرة للمؤسسات الدينية الكبرى: "من أزهر غزة نناشد أزهر مصر بالتحرك العاجل"، و"إلى الأزهر، إلى القيروان، إلى مكة والمدينة... الأقصى يستغيث ضمائركم".

وعكست هذه اللافتات حالة من الاحتقان الشعبي، ورسائل ضغط معنوية موجهة إلى العلماء والمؤسسات الدينية وزعماء العالم الإسلامي، مطالبةً بكسر حالة الصمت والتحرك الفاعل لنصرة المسجد الأقصى.

وعلى هامش الوقفة، أدلى عدد من المسؤولين والدعاة بتصريحات خاصة لصحيفة "فلسطين"، أجمعوا فيها على خطورة المرحلة وضرورة التحرك العاجل.

وقالت وزارة الأوقاف إن استمرار إغلاق المسجد الأقصى يمثل جريمة لا يمكن القبول بها، داعية إلى إعادة فتحه فورًا، ومشددًا على أن جميع محاولات الاحتلال لفرض وقائع جديدة لن تغيّر من حقيقة أن الأقصى وقف إسلامي خالص.

ودعت في كلمتها التي القاها محمد سالم العلماء وأئمة المساجد في العالم إلى القيام بدورهم في تعبئة الأمة وتحريكها.

وأكدت أن المرحلة تتطلب خطابًا دينيًا قويًا يعيد توجيه البوصلة نحو المسجد الأقصى.

وفي تصريحات خاصة على هامش الوقفة لصحيفة "فلسطين"، قال المتحدث باسم الوزارة أمير أبو العمرين إن الرسالة التي تخرج من غزة، رغم الجوع والنزوح، هي أن "الأقصى في خطر"، داعيًا الأمة إلى الإفاقة قبل فوات الأوان. وأضاف أن الأقصى ليس مجرد مكان، بل هو جزء من عقيدة المسلمين، ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم.

بدوره شدد الدكتور محمد سالم على أن إغلاق المسجد الأقصى يتنافى مع القيم الإنسانية والشرائع السماوية والقوانين الدولية، داعيًا الأمة الإسلامية وأحرار العالم إلى التوحد من أجل وقف هذه الانتهاكات.

أما الداعية زاهر قشطة، فوجه رسالة مؤثرة إلى قادة العالم، متسائلًا عن استمرار الصمت تجاه ما يتعرض له المسجد الأقصى، ومؤكدًا أن الشعب الفلسطيني يدافع عن كرامة الأمة بأسرها. كما وجه نداءً خاصًا إلى علماء الأمة، معتبرًا أنهم يتحملون مسؤولية كبرى في توجيه الشعوب وتحريكها.

من جانبه، أكد الشيخ محمد حرز أن المسجد الأقصى أمانة في أعناق المسلمين جميعًا، وليس قضية الفلسطينيين وحدهم، مشددًا على أن استمرار الصمت يمثل تقصيرًا خطيرًا، ومتسائلًا: "هل ننتظر حتى يُهدم الأقصى لنتحرك؟".

تعكس هذه الوقفة، بما حملته من شعارات وتصريحات، حالة من التلاحم بين البعد الشعبي والديني في التعامل مع قضية المسجد الأقصى، حيث لم تكن مجرد فعالية احتجاجية، بل منصة لإيصال رسائل متعددة الاتجاهات: إلى الداخل الفلسطيني، وإلى العالم الإسلامي، وإلى المجتمع الدولي.

وفي ظل استمرار إغلاق المسجد الأقصى، تبقى مثل هذه الفعاليات مؤشرًا على حيوية الشارع الفلسطيني وتمسكه بمقدساته، رغم الظروف القاسية، كما تعكس إصرارًا على إبقاء القضية حاضرة في الوعي العام، وعدم السماح بتمريرها في ظل الأزمات المتلاحقة.

ومع دخول الإغلاق أسبوعه الخامس، تتصاعد الدعوات إلى تحرك أوسع وأكثر تأثيرًا، في وقت يواصل فيه الفلسطينيون التأكيد على حقهم في الوصول إلى مقدساتهم، ورفضهم لأي محاولات لفرض واقع جديد في المدينة المقدسة.

تواصل الإدانات الفلسطينية والعربية والإسلامية لـ"قانون إعدام الأسرى"

القدس المحتلة-عواصم/ فلسطين:

تواصلت أمس الإدانات الفلسطينية والعربية والإسلامية، لقانون "إعدام الأسرى" الفلسطينيين، الذي أقره كنيست الاحتلال.

فقد قال مجلس الإفتاء الأعلى، إن إقرار الكنيست "قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين"، يعطي غطاءً قانونياً للفتك بالأسرى، ويشرعن إبادتهم واقتراف الفظائع اللاإنسانية ضدهم، ما يُعد جريمة حرب أخرى تضاف لسلسلة الجرائم المقترفة بحق شعبنا.

وأوضح المجلس في بيان صادر عنه أمس، أن هذا التشريع العنصري يأتي في سياق السياسات والإجراءات التصعيدية التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية كافة، وبخاصة في مدينة القدس، إذ يواصل الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى منذ أكثر من شهر.

وأكد، أن هذا القانون الجائر يحمل دلالات خطيرة، ويفتح الباب أمام شرعنة القتل، ومنح جريمة الإعدام بدم بارد غطاءً قانونياً، بما يتناقض مع مبادئ القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، بما تكفله من حماية للأشخاص.

وأضاف أن فرض مثل هذا القانون من قبل سلطات الاحتلال يشكّل انتهاكاً فاضحاً للقيم الإنسانية كافة، ويقوّض مواثيق حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذا القانون ينجح في كسر إرادة شعبنا أو النيل من صموده.

ودعا المجلس، مؤسسات حقوق الإنسان في العالم أجمع إلى تحمّل مسؤولياتها، واتخاذ موقف واضح وصريح إزاء هذا الانتهاك الفاضح لحق الإنسان في الحياة والوجود، والعمل على لجمه، وممارسة دورها المنشود لإلغائه، والعمل الجاد على مواجهته عبر الآليات القانونية الدولية، وعدم السماح بتكريسه والتعامل معه كأمر واقع مفروض.

كما دعا المجلس من جانب آخر إلى فتح أبواب المسجد الأقصى المبارك أمام رواده المسلمين لإعماره والصلاة فيه، وتجنيبه ويل المخططات العدوانية التي تهدف لانتزاع السيادة عليه من المسلمين، وإحالتها إلى غيرهم ممن يتربصون به الدوائر، على مرأى من العالم وسمعه.

من جهته، أدانت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، بأشد العبارات إقرار الاحتلال الإسرائيلي قانونا يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين، مؤكدة أن هذا الإجراء يمثل جريمة مكتملة الأركان، ويعكس تماديا في العدوان وانتهاكا صارخا لكل القيم الإنسانية والقوانين الدولية.

وأعربت الهيئة في بيان لها، أمس، عن استنكارها الشديد لهذا القانون، الذي يُشرّع إعدام الفلسطينيين ويقنن ممارسات التطهير العرقي، مشيرة إلى أن الاحتلال يسعى من خلاله إلى إضفاء غطاء قانوني زائف على جرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

وأكدت الهيئة، أن هذا التوجه يكشف عن إصرار الاحتلال على المضي في سياسات العنف والإرهاب، واستهداف المدنيين من الأطفال والنساء والمسنين، في إطار مخططه لتصفية القضية الفلسطينية وطمس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

ولفتت إلى أن الاحتلال يسعى إلى تضليل الرأي العام العالمي عبر محاولة تقنين جرائمه، مستندًا إلى دعم بعض القوى الدولية التي تمنحه غطاءً للاستمرار في انتهاكاته، بما يهدد استقرار المنطقة ويدفع بها نحو مزيد من الصراعات.

وشددت هيئة كبار العلماء، أن إقرار مثل هذا القانون يمثل ترسيخا لشريعة الغاب، ويتعارض بشكل كامل مع الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية، داعية الدول العربية والإسلامية إلى توحيد الصفوف، واستخدام ما تملكه من أدوات سياسية ودبلوماسية للضغط من أجل وقف هذه الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها، وإنقاذ الشعب الفلسطيني من هذا المصير الجائر.

وأكدت في ختام بيانها، أن كل ما يمارسه الاحتلال من قتل وتدمير وتزييف للحقائق لن يغير من واقع القضية شيئًا، وأن فلسطين ستظل أرضًا عربية محتلة، وستتحرر بإذن الله.

بدورها أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي إقرار الكنيست الإسرائيلية "قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين".

وأكدت الهيئة في بيان صادر عنها، أن هذا الإجراء مخالفا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأكدت، أن الطابع التمييزي لهذا التشريع المطعون فيه، يستهدف الفلسطينيين تحديدا، ويثير مخاوف جدية بشأن غياب ضمانات المحاكمة العادلة وكفالات الإجراءات القانونية الواجبة، فيما تهدد هذه الإجراءات غير القانونية بتكريس عدم المساواة أمام القانون وتقويض المبادئ الأساسية للعدالة وعدم التمييز، لا سيما فيما يتعلق بالحق في الحياة وحماية الأشخاص الخاضعين للاحتلال.

وأعربت الهيئة، عن قلقها إزاء سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك التقارير الواردة عن التعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة والحرمان من الحقوق الأساسية، التي تشكل انتهاكات جسيمة للالتزامات القانونية الدولية، وتستدعي إجراء تحقيق فوري ومستقل ونزيه.

ودعت، المجتمع الدولي، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، والمؤسسات البرلمانية، إلى اتخاذ التدابير المناسبة في حدود ولاياتها للضغط على (إسرائيل) -السلطة القائمة بالاحتلال- لإلغاء القانون وحماية حقوق المعتقلين الفلسطينيين، مؤكدة مجددا التزامها المستمر برصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم التقييمات القانونية اللازمة للمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز احترام القانون الدولي.

كما أدانت سلطنة عُمان، إقرار الكنيسيت لقانون إعدام الأسرى، وما ينطوي عليه من انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما ما يتعلق بحماية الأسرى والمحتجزين.

ونددت السلطنة في بيان أصدرته وزارة خارجيتها، أمس، بأي إجراءات تشرّع المساس بحياة الأسرى الفلسطينيين، أو تنتقص من حقوقهم الإنسانية.

ودعت المجتمع الدولي إلى ضمان احترام القوانين الدولية، وتوفير الحماية اللازمة للأسرى والمحتجزين، وتجنب التصعيد، بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

د. فايز أبو شمالة

ما أشرف الموت على أعواد المشانق!

الموت على أعواد المشانق الإسرائيلية أهون ألف مرة من الموت بالتعذيب على مدار 24 ساعة في اليوم، دون أفق للخلاص من أحقاد عدو صهيوني يصب الجحيم على رأس الأسرى الفلسطينيين صباً.

إن حجم العذاب اليومي الذي يعيشه الأسرى العرب الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية ليجعل الشهادة في سبيل الله على أعواد المشانق أمنية، يجد إليها الأسير الفلسطيني الخطى دون وجل.

لقد شاب شعر مؤسسات حقوق الإنسان وهي تسمع وترى وتتابع ما يجري من تعذيب للأسرى العرب الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية حتى صار المستحيل هو خروجهم أحياء من أقبية التحقيق الصهيونية، أو خروجهم أصحاء نفسياً وجسدياً، فالعدو الإسرائيلي الذي يمثله الوزير بن غفير، تعمد الظهور في أكثر من شريط فيديو، وهو يمارس بنفسه التعذيب، ويتلذذ على مشاهد التعذيب الذي يمارسه جنوده ضد الأسرى الذين حسبوا أن عدوهم يلتزم بحقوق الإنسان، ويلتزم بالمواثيق الدولية، وسيراعي في اعتقالهم اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد ظهر الأسرى العرب الفلسطينيون في أشرطة الفيديو الصهيونية وهم مقيدون بالسلاسل على مدار الوقت، وفي أوضاع معيشية تمل منها الكلاب، وتضجر منها القرود في الغابة، تلك المشاهد الوحشية التي تصف حياة الأسرى، هي بحد ذاتها إرهاب يفوق بإجرامه وقسوته قرار الكنيست الإسرائيلي بشنق الأسرى.

داخل السجون الإسرائيلية؛ على الأسرى العرب الفلسطينيين أن ينهضوا من نومهم الساعة الخامسة والنصف من صباح كل يوم، على الأسرى العرب الفلسطينيين أن يستيقظوا على صراخ الجنود الصهاينة وعصيهم الغليظة، التي تنهال على الأجساد المنهكة بالضرب والركل والصراخ، مع الضجيج المرعب من خلال الطرق على ألواح الصفيح المحيطة بالسجن.

في السجون الإسرائيلية يمنع على الأسير الفلسطيني أن يؤدي فريضة الصلاة، ويمنع عليه أن يتوضأ، ولا يسمح له بدخول الحمام إلا مرة واحدة في اليوم، ويمنح الأسير دقيقتين لقضاء الحاجة.

في السجون الإسرائيلية يمنح كل أسير فرشة بلاستيك بسمك 2 سنتيمتر، وبطانية مكتوب عليها، صنعت سنة 1977.

معظم الأسرى الفلسطينيين يقضون ليلهم ونهارهم بالأصفاد، وعلى أعينهم قطعة قماش سوداء سميكة، وعليهم الجلوس كل الوقت على ركبتين تذوب وتتمزق من الوجع تحت أجسادهم.

وكي لا يموت الأسرى جوعاً وعطشاً، وكي يواصل العدو التشفي بهم، وإطفاء حقده في الأجساد المنهكة، يقدم في الصباح لكل أسير قطعة من الجبن، وأربع قطع خبز لا تتوازى مع نصف رغيف بيتي، وعلى الأسير أن يظل حبيس القعود طوال ساعات النهار، فإن فكر بالتململ، أو التحرك، أو الشعور بالضجر، يعاقب بالضرب، والشبح على الحائط، فإن اعترض الأسير أو غضب، يتم تشديد العقاب على الأسير بتعريضه لعض الكلاب ونهشها للجسد.

في السجون الإسرائيلية لا يسمح للأسرى العرب الفلسطينيين بالنوم إلا عند الساعة الحادية عشرة ليلاً، وتلك هي أجمل لحظة في السجن، حين يتعب السجان، ويذهب لينام، ليترك للأسرى فسحة من الوقت للنوم، والاختباء تحت البطانية تهرباً من هول ما شاهده وتألم له طوال اليوم.

الحادية عشرة ليلاً يبدأ السجان بالعد التنازلي من عشرة حتى صفر، فإن لم تغمض أعين جميع الأسرى، وتهدأ أجسادهم عن الحركة، وتغطى رؤوسهم خلال ثوانٍ، يعاقب الجميع بالحرمان من النوم، وقضاء الليلة وقوفاً.

هذا جزء من عذاب السجون الإسرائيلية، عذاب بمذاق العلقم، يجعل مواجهة حبل المشنقة أهون ألف مرة من الدوران في ساقية الموت كل الوقت.

الأسرى العرب الفلسطينيون قضية شعب، وقضية أمة، وقضية عقيدة، وسحقاً لكل عربي ومسلم وفلسطيني لا تشغله قضية تحرير الأسرى عن بيته وأولاده، وأزعم أن *لا طريق لتحرير الأسرى العرب الفلسطينيين إلا بالقوة، القوة التي امتلكها السنوار وهنية والضيف ومروان عيسى، وكوكبة من الرجال الذين رسموا معالم الطريق لأمة لا مناص لها إلا النهوض من كبوتها*.

إضراب شامل في القدس والضفة رفضًا لقانون إعدام الأسرى

رام الله/ فلسطين:

عمَّ، أمس، مدن الضفة الغربية والقدس المحتلة إضراب شامل في جميع مناحي الحياة، رفضا لإقرار كنيست الاحتلال قانون إعدام الأسرى.

وأغلقت جميع المحال التجارية والمؤسسات العامة والخاصة والبنوك والجامعات والمدارس أبوابها، في مدن الضفة، في حين استُثنيت المستشفيات والمخابز من الإضراب.

وبدت شوارع رام الله وسط الضفة ونابلس والخليل، خالية من أي حركة، كما أغلقت المحال التجارية بشكل كامل.

وفي وقت لاحق، شهدت مدينة رام الله مسيرة حاشدة تنديدا بالقرار الإسرائيلي، وجابت عدة شوارع في المدينة بمشاركة قيادات من فصائل وشخصيات دينية، وسط هتافات منددة بانتهاكات الاحتلال وبقانون الإعدام، وداعمة للأسرى في السجون.

وجاءت المسيرة عقب وقفة دعت إليها مؤسسات تُعنى بشؤون الأسرى، بينها نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى والمحررين ومؤسسة الضمير.

وقد وافق كنيست الاحتلال (البرلمان)، الاثنين، على مشروع القانون، الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام شنقا بحق الفلسطينيين "المدانين" بقتل إسرائيليين، مع استثناء الإسرائيليين من تطبيق العقوبة ذاتها في حال قتلهم فلسطينيين، مما يكرس "عنصرية" التشريع وفقا لمنظمات حقوقية.

وتتضمن بنود القانون منح حصانة جنائية ومدنية كاملة لمُنفذي الإعدام من ضباط السجون، وضمان سرية هوياتهم، كما يتيح للمحاكم العسكرية في الضفة الغربية إصدار الحكم بالأغلبية البسيطة دون الحاجة إلى إجماع القضاة أو طلب من النيابة العامة.

ويحظر القانون -الذي واجه انتقادات فلسطينية ودولية واسعة- تخفيف العقوبة أو إلغاءها من قِبل القائد العسكري، مع إلزامية تنفيذ الحكم خلال 90 يوما من صدوره النهائي، واحتجاز المحكومين في زنازين انفرادية تحت الأرض ومنع الزيارات عنهم.

ويأتي هذا التشريع في وقت يقبع فيه أكثر من 9300 فلسطيني في سجون الاحتلال، يعانون ظروفا قاسية وتشديدات غير مسبوقة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويعانون التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، مما أدى إلى استشهاد العشرات منهم، وفق منظمات حقوقية.

أبو راس: الاحتلال يروّج لتجميد "إعدام الأسرى" لامتصاص الغضب الدولي

غزة/ جمال غيث:

أكد الأسير المحرر والمختص بشؤون الأسرى أحمد أبو راس، أن ما تروّجه جهات إعلامية عبرية ومواقع إلكترونية مشبوهة بشأن تجميد أو إلغاء قانون إعدام الأسرى، يأتي في إطار حملة دولية منظمة يقودها الاحتلال الإسرائيلي بهدف تضليل الرأي العام العالمي وتحسين صورته تحت وطأة الضغوط الدولية المتزايدة.

وأوضح أبو راس، لصحيفة "فلسطين" أمس أن سلطات الاحتلال، التي تواصل انتهاك القوانين والأعراف الدولية، تحاول عبر منصات إعلامية مرتبطة بها، من بينها حسابات ومواقع محسوبة على المتحدث باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي، الترويج لرواية مزعومة بشأن تجميد القانون.

وشدد على أن القانون أُقر بشكل نهائي بعد استكمال قراءاته الثلاث في الكنيست، ودخل حيز التنفيذ، ولم يصدر أي قرار رسمي بإلغائه أو تجميده.

وبيّن أن المحكمة العليا للاحتلال لم تصدر حتى اللحظة أي رد على الطعون المقدمة ضد القانون، رغم أن الأصول القانونية تقضي بالرد خلال 48 ساعة، ما يعني أن القانون لا يزال ساريًا، مضيفًا أن إلغاءه يتطلب تشريعًا جديدًا، وليس مجرد ادعاءات إعلامية.

حملة إلكترونية

وأشار إلى أن هذه الحملة الإلكترونية المكثفة، التي

يقودها "الذباب الإلكتروني" الإسرائيلي، تهدف إلى الالتفاف على حالة الرفض الدولي والعربي الواسعة، ومحاولة امتصاص الضغوط الأوروبية والدولية التي تصاعدت عقب إقرار القانون.

وكانت الهيئة العامة لكنيست الاحتلال، قد صادقت، الاثنين الماضي، على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين بالقراءتين الثانية والثالثة، حيث أيده 62 عضوًا مقابل معارضة 48 وامتناع عضو واحد. كما سبق أن صدقت ما تسمى لجنة الأمن القومي على مشروع القانون قبل إقراره النهائي.

وأضاف أبو راس، أن الاحتلال يسعى كذلك إلى توظيف أطراف إقليمية ودولية للترويج لرواية "تجميد القرار"، بهدف حرف الأنظار عن خطورته، وتقليل الزخم الدولي المطالب بإلغائه، مؤكدًا أن هذه الادعاءات لا أساس قانوني لها.

سياسات ممنهجة

في سياق متصل، أشار المختص بشؤون الأسرى، إلى تصاعد الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، مؤكدًا أنهم يتعرضون لسياسات ممنهجة من التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، بإيعاز من القيادة السياسية، وعلى رأسها وزير ما يسمى الأمن القومي إيتمار بن غفير، لافتًا إلى أن هذه الانتهاكات تفاقمت منذ السابع من أكتوبر 2023.

ودعا أبو راس، المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لحماية الأسرى، مطالبًا بإرسال لجان تقصي حقائق، ووفود من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية، للاطلاع على أوضاعهم داخل السجون وضمان توفير احتياجاتهم الأساسية.

وقد قوبل إقرار قانون إعدام الأسرى برفض واسع على المستويات الشعبية والرسمية والفصائلية، حيث اعتُبر انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، إضافة إلى مخالفته للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويُذكر أن عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال يتجاوز 9300 أسير، بينهم 350 طفلًا و66 سيدة، وسط تقارير حقوقية تؤكد تعرضهم لانتهاكات جسيمة أدت إلى استشهاد عدد منهم.

تحذيرات من كارثة بيئية وصحية في غزة

غزة/ فلسطين:

حذرت الإغاثة الطبية في قطاع غزة من تدهور الوضع الإنساني والصحي في القطاع، نتيجة انتشار الأمراض والأوبئة، مع نقص التطعيمات والأدوية، واستمرار القيود على دخول الإمدادات الطبية.

وأوضح مدير الإغاثة د. بسام زقوت في تصريح صحفي، أمس، أن نقص التطعيمات لدى الأطفال يثير مخاوف متزايدة من تفشي أمراض كان من الممكن الوقاية منها، مشيرًا إلى أن عدداً من شحنات الأدوية والمواد الصحية لا يزال عالقًا ولم يتم إدخاله إلى القطاع.

وأضاف أن تفاقم أزمة النفايات ونقص الوقود اللازم لتشغيل آليات البلديات يهددان بزيادة المخاطر الصحية، خصوصًا مع اقتراب فصل الصيف، وازدياد الاختلاط بين السكان، بما في ذلك الأطفال.

ولفت إلى أن أمراضًا مرتبطة بالنظافة الشخصية مثل الجرب والقمل تنتشر بالفعل بين السكان، وقد وصلت نسب الإصابة في بعض الفترات إلى أكثر من 20%، موضحًا أن السيطرة عليها طبيًا ليست معقدة، إلا أن نقص الأدوية وانعدام الإمكانات الأساسية مثل غسل الملابس وتعقيمها أو توفر الكهرباء يعوق الحد من انتشارها.

وبيّن زقوت أن مكافحة انتشار الأمراض في غزة تعتمد على استمرار برامج التطعيم، وهو أمر غير مضمون حاليًا، وتوفر شروط النظافة الشخصية والمياه الآمنة، إضافة إلى السيطرة على نواقل الأمراض مثل القوارض والبعوض والحشرات.

وارتكبت دولة الاحتلال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 239 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

العجرمي لـ"فلسطين": 6 مخابز تعود للعمل في القطاع خلال أيام

غزة/ محمد حجازي:

أعلن رئيس جمعية أصحاب المخابز في قطاع غزة، عبد الناصر العجرمي، بارقة أمل جديدة للمواطنين المحاصرين، تمثلت في اتخاذ قرار بتشغيل 6 مخابز جديدة في جميع محافظات قطاع غزة خلال الأيام القليلة القادمة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار المساعي الحثيثة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الخانقة والنقص الحاد في رغيف الخبز، الذي بات الحصول عليه يمثل رحلة عذاب يومية وشاقة لآلاف العائلات النازحة والمقيمة، بفعل حرب الإبادة.

وأكد العجرمي في تصريح خاص لصحيفة "فلسطين" أمس، أنه جرى التوصل إلى اتفاق رسمي مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) يقضي بإعادة تفعيل هذه المخابز وتزويدها بالوقود والمواد الخام اللازمة للإنتاج بصورة عاجلة.

وبيّن أن التوزيع الجغرافي للمخابز الستة اعتمد على معايير الكثافة السكانية وحاجة المناطق المنكوبة، حيث سيتم تشغيل 3 مخابز في مدينة غزة التي عانت من سياسة تجويع قاسية، ومخبزين في محافظة خانيونس، ومخبز واحد في مدينة دير البلح وسط القطاع لخدمة تجمعات النازحين الكبيرة.

وحول التفاصيل الفنية والأسعار التي تهم المواطن، أوضح العجرمي أن ربطة الخبز ستأتي بوزن 2 كيلو جرام، وستباع داخل المخبز بسعر مدعوم يقل عن 10 شواكل، وهو سعر يراعي الظروف المعيشية المنهارة للسكان في ظل انعدام السيولة النقدية.

وأشار إلى اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني عبر التطبيقات البنكية كخيار أساسي وميسر إلى جانب البيع النقدي المباشر، وذلك لضمان أعلى درجات الانضباط في عمليات التوزيع، وضمان وصول الخبز لمستحقيه مباشرة، والحد من ظاهرة "السوق السوداء" أو التلاعب بالأسعار.

وفي سياق متصل، شدد العجرمي على أن الوقود يمثل عصب الحياة لهذه المنظومة والضمانة الوحيدة لاستمرارها دون انقطاع.

ولفت إلى أن المخبز الواحد يحتاج يوميا لما يتراوح بين 800 و1200 لتر من السولار لتشغيل خطوط الإنتاج الآلية والمولدات الكهربائية الضخمة.

وأضاف، أن قطاع المخابز في غزة لا يزال يفتقر للكميات الكافية بسبب القيود المشددة التي يفرضها الاحتلال، حيث يمنع دخول الاحتياج الفعلي والكامل للقطاع والبالغ نحو 300 ألف لتر يوميا، ما يجعل استدامة هذه المخابز مرتبطة بمدى التزام الجهات الدولية بتوفير الإمدادات.

واستعرض العجرمي واقع المنظومة التي تعرضت لـ"تفكيك كامل" وممنهج نتيجة حرب الإبادة على قطاع غزة، مشيرا إلى أن غارات الاحتلال استهدفت بشكل مباشر لقمة عيش المواطن، ما أدى لتدمير نحو 35 مخبزا بشكل كلي، لا سيما في مناطق مدينة غزة والشمال.

وذكر أن القطاع كان يعتمد قبل هذه الحرب على قرابة 80 مخبزا تعمل بشكل مستقر ومنتظم، وكانت قادرة على تلبية احتياجات جميع السكان دون عجز يذكر.

وختم العجرمي تصريحه بالتأكيد على أن عودة هذه المخابز الستة بوزنها الجديد (2 كيلو) هي محاولة جادة لترميم ما يمكن ترميمه من الأمن الغذائي، لكنه حذر من أن نجاح هذه الخطوة يظل مرهونا بانتظام تدفق الوقود والطحين عبر المعابر، وضمان عدم عرقلة الإمدادات من قبل الاحتلال.

بين مطرقة الحرب وسندان "الإقصاء"..

ذوو الإعاقة بغزة خارج "حسابات التشغيل"

غزة / رامي رمانة:

قبل أن يشن الاحتلال الإسرائيلي حرب الإبادة على قطاع غزة، كان واقع الأشخاص ذوي الإعاقة يشبه السير في حقل من الألغام القانونية والمعيشية. واليوم، وبعد ما يقارب العامين من التصعيد والدمار، لم يعد التحدي مجرد "صعوبة" في الوصول إلى فرصة عمل، بل بات صراعاً من أجل البقاء في مجتمع أخرجتهم ظروف الحرب من حساباته الاقتصادية والخدمية.

هذه الفئة، التي كانت تكافح لانتزاع حصة "الـ 5%" القانونية من الوظائف قبل الحرب، وجدت نفسها اليوم في مواجهة بطالة تقترب نسبتها من 90%، وسط تدمير شامل للبنى التحتية وغياب تام للعدالة في برامج التشغيل الطارئة.

وتضع المعلمة دعاء بشير، وهي من ذوي الإعاقة البصرية، النقاط على الحروف فيما يخص التدهور التاريخي لفرص العمل.

وتؤكد لصحيفة "فلسطين" أن الأزمة لم تبدأ مع الحرب، بل كانت متجذرة في بنية التوظيف.

وبحسب وصفها، فإن الحصول على وظيفة كان يتطلب "معركة حقوقية" تقودها المؤسسات والنشطاء، لتسفر

في النهاية عن توظيف فردين أو ثلاثة فقط كل عام أو عامين، وغالباً في قطاعات محددة جداً.

وتضيف بشير زاوية أخرى تتعلق بـ"برامج التشغيل" التي كانت تشكل بصيص أمل:"كانت عقود التشغيل المؤقتة هي الرئة التي نتنفس منها، ورغم أنها لم تكن توفر استقراراً وظيفياً، إلا أنها كانت تمنحنا فرصة لإثبات الذات وتوفير الحد الأدنى من الدخل.

اليوم، توقفت هذه الرئة تماماً، وحتى تلك الفرص القليلة التي تظهر في الأفق، يتم استبعادنا منها بشكل ممنهج لصالح الأصحاء، وكأننا في ذيل قائمة الأولويات دائماً".

وتذهب بشير في حديثها إلى نقد مباشر للبرامج الدولية الحالية، وتحديداً برامج

التعليم المدعومة من "اليونيسف". فهي ترى أن استثناء المعلمين من ذوي الإعاقة من هذه المبادرات التعليمية الطارئة هو "تراجع حقوقي" غير مبرر، خاصة وأن هؤلاء المعلمين لديهم الخبرة والكفاءة لإفادة الطلاب في مراكز النزوح.

وتختتم بشير رؤيتها بتوصيف مؤلم للواقع الميداني، حيث تقول إن الخيارات المتاحة حالياً انحصرت في "أعمال البسطات والبيع العشوائي".

وتوضح أن هذه المهن، رغم احترامها، لا تتوفر فيها أدنى معايير المواءمة الجسدية لفاقدي البصر أو ذوي الإعاقات الحركية الشديدة، مما جعل "البطالة المقنعة" هي العنوان الأبرز لحياة الآلاف من ذوي الإعاقة الذين يملكون شهادات عليا ويجلسون الآن دون أي دور في المجتمع.

ركزت بشير على أن الموظف الذي لا يزال على رأس عمله أصبح عاجزاً عن الوصول بسبب صعوبة الحركة وتدمير الطرق، مما يعني توقف الراتب أو العطاء فعلياً.

شددت على أن ذوي الإعاقة ليسوا "حالات اجتماعية" تتلقى طروداً إغاثية فقط، بل هم أرباب أسر ومعيلون لديهم التزامات تعليمية ومعيشية تجاه أبنائهم، وهو ما يغيب عن خطط الطوارئ الحالية.

من جانبه، يرسم الدكتور باسل عابد، مدير دائرة بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية ، صورة قاتمة للمشهد؛ مؤكداً أن الحرب أدت إلى "شلل تام" في المسارات المهنية والتعليمية لهذه الفئة.

ويشير عابد لصحيفة "فلسطين" إلى أن فقدان 90% من ذوي الإعاقة لمصادر رزقهم ليس مجرد رقم إحصائي، بل هو كارثة إنسانية تعني عجز آلاف الأسر عن تأمين لقمة العيش.

وينتقد عابد بشدة آليات عمل بعض المنظمات الدولية والمحلية، واصفاً إياها بـ "الفوضى"، حيث تغيب الشفافية وتطغى "المحسوبية" في توزيع فرص العمل المؤقتة، بعيداً عن المعايير المهنية أو الحصص المقرة قانوناً لذوي الإعاقة.

ونبه الى أنه لم يعد "البحث عن عمل" هو العائق الوحيد، بل إن الوصول إلى مكان العمل -إن وُجد- بات مغامرة غير مأمونة العواقب، نظراً لـ غياب الأرصفة الموائمة وصعوبة الحركة بالكراسي المتحركة في طرقات غصت بالركام.

أمام هذا التردي، يرى عابد أن الحل لا يكمن في المساعدات العينية المؤقتة، بل في ضرورة تشكيل جسم وطني موحد يجمع وزارة التنمية الاجتماعية والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الدولية، لإلزام المؤسسات الدولية بالإفصاح عن نسب تشغيل ذوي الإعاقة في مشاريع الطوارئ وإعادة دمج المعلمين والأخصائيين في البرامج التعليمية والنفسية الجارية حالياً.

وشدد على أن استمرار تغييب ذوي الإعاقة عن سوق العمل في غزة ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل هو انتهاك صارخ للحقوق الإنسانية في وقت تزداد فيه أعدادهم يومياً نتيجة الإصابات المباشرة للحرب، ما يستدعي تحركاً دولياً لضمان "حياة لائقة" لا تقوم على الصدقة، بل على الاستحقاق القانوني.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية

الموضوع: إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ حسن خالد جمعه البيوك من خان يونس سابقاً وسكان بريطانيا الآن ومجهول محل الإقامة فيها، يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الأحد الموافق 3/5/2026الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في الدعوى أساس 62/2026 وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) والمقامة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد المدعية/ شهد علي سعد غانم من خان يونس وسكانها ، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة شرعية سيجرِ بحقك المقتضى الشرعي والقانوني غيابياً لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 31/3/2026

رئيس محكمة خان يونس الشرعية
فضيلة القاضي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

حماس تعزي بوفاة الرئيس الجزائري السابق وباستشهاد 3 جنود إندونيسيين

الجزائر-بيروت/ فلسطين:

عزت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس بوفاة الرئيس الجزائري السابق زروال وباستشهاد ثلاثة جنود إندونيسيين في لبنان.

فقد أرسل رئيس المجلس القيادي في حركة حماس محمد درويش برقية تعزية إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، معزياً بوفاة الرئيس زروال، ومشيداً بمواقفه الراسخة في دعم حقوق شعبنا الفلسطيني التاريخية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مع تمنياته للجزائر الشقيقة بالأمن والاستقرار والازدهار.

وفي السياق ذاته، زار وفد قيادي من حركة حماس ضم نائب رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في الحركة الدكتور باسم نعيم، وعضو المكتب الدكتور محمود مرداوي، القنصلية الجزائرية في إسطنبول، لتقديم التعازي بوفاة الرئيس زروال.

وأعرب الوفد عن خالص تعازيه ومواساته للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، مشيداً بمواقف الراحل الوطنية ودوره في تعزيز وحدة الجزائر، إلى جانب مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية والقدس باعتبارها القضية المركزية للأمة.

في السياق أرسل درويش إلى رئيس جمهورية إندونيسيا الشقيقة برابوو سوبيانتو والحكومة والشعب الإندونيسي "أصدق عبارات التعزية وخالص المواساة باستشهاد ثلاثة من الجنود البواسل وإصابة آخرين، جراء اعتداءين آثمين أثناء أدائهم مهامهم ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في جنوب لبنان".

وقال درويش: "إننا نستحضر بكل تقدير وإجلال ما قدّمه هؤلاء الشهداء من تضحيات نبيلة في سبيل صون الأمن والسلم الدوليين، وتجسيد التزام إندونيسيا القوي بدعم المهام الإنسانية وترسيخ الاستقرار في المنطقة والعالم".

وأعرب عن إدانته الشديدة لهذا الاعتداء الغادر الذي استهدف جنوداً يؤدون مهامهم ضمن قوة تتبع للأمم المتحدة، مؤكداً على ضرورة التحقيق الفوري لمعرفة الملابسات، ومحاسبة الجهة المسؤولة، والتي يبدو أنها تنتهج هذه الاعتداءات، وتواصل انتهاك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والاستخفاف بالمواثيق والأعراف الدولية.

وأكد درويش وقوف حركة حماس الراسخ وتضامنها الكامل مع جمهورية إندونيسيا الشقيقة، قيادة وشعباً، سائلاً الله أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل، وأن يلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء.

طفل الحضّانة الذي عاد.. قصة فراق ولقاء في زمن الحرب

غزة/ مريم الشوبكي:

كانت ليلة باردة حين فاجأ المخاض إسراء غبن داخل صفٍ مدرسي في مدرسة نزحت إليها مع عائلتها في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، مع بداية حرب الإبادة أواخر عام 2023. لم يكن هناك سرير ولادة ولا مستشفى قريب، فقط صفٌ مكتظ بالنازحين وخوفٌ دائم من القصف.

نُقلت إسراء بداية إلى مستشفى العودة في تل الزعتر، لكن بسبب صعوبة حالتها تم تحويلها إلى مستشفى الشفاء، حيث خضعت لعملية قيصرية طارئة. هناك وُلد طفلها مالك بوزن صغير ومشكلان صحية استدعت وضعه داخل الحضانة، في حين اضطرت والدته لمغادرة المستشفى بسبب خطورة الأوضاع والقصف، لتبدأ منذ تلك اللحظة قصة فراق طويلة لم تكن العائلة تتخيل أنها ستستمر لأكثر من سنتين.

أربعة أيام فقط

لم يحتضن الأب رامز غبن طفله، ولم تره الأم إلا لحظات بعد الولادة. كانت الأم تطمئن عليه عبر طبيب داخل مستشفى الشفاء، كان يتواصل معهم كلما توفرت الشبكة، لكن بعد أربعة أيام فقط انقطع الاتصال تمامًا مع حصار المستشفى وانقطاع الاتصالات.

بعد أيام، سمع الأبوان أخبارًا عن قصف طال محيط المستشفى، وأن قسم الحضّانات تضرر وتوفي عدد من الأطفال الخدّج. عندها اعتقد الأب أن طفله قد مات.

يقول رامز لصحيفة "فلسطين": "استودعت ابني الله، وكنت أعتقد أني فقدته، لم يكن هناك أي وسيلة لأعرف إن كان حيًا أم لا".

بصيص أمل على شاشة

بعد أيام من اليأس، شاهد رامز تقريرًا تلفزيونيًا في الشارع عن إجلاء أطفال خدّج من مستشفى الشفاء إلى رفح، وكانت الصور تظهر أطفالًا داخل الحضّانات.

يقول: "وقفت أتفرج على الشاشة وأقول يمكن هذا ابني بينهم، رجع الأمل لكن ما كنت أعرف أي واحد فيهم مالك".

أجبر بعدها على النزوح إلى الجنوب للبحث عنه، وبعد رحلة طويلة وخطرة استمرت نحو ثلاثة أشهر، وصل إلى رفح وبدأ البحث في المستشفيات واحدًا تلو الآخر، حتى وصل إلى المستشفى الإماراتي.

هناك أخبره الأطباء أن الطفل بصحة جيدة، لكنه لم يعد في غزة، إذ تم إجلاؤه مع مجموعة من الأطفال الخدّج إلى مستشفى في العاصمة الإدارية في مصر لتلقي العلاج.

سبعة أشهر دون أن يراه

لم يكن السفر ممكنًا، ولا الاتصالات متوفرة، فبقي الأب أشهرًا لا يعرف عن ابنه شيئًا. بعد أكثر من سبعة أشهر، تمكنت أخت رامز من التواصل مع صديقة لها في مصر، وطلبت منها الذهاب إلى المستشفى للاطمئنان على الطفل.

كانت الفتاة تسافر أربع ساعات في المواصلات حتى تصل إلى المستشفى، وفي البداية لم يسمحوا لها بالدخول، لكنها بعد محاولات تمكنت من رؤية الطفل وتصويره وإرسال الصور والفيديوهات للعائلة.

يقول رامز: "بعد أكثر من ستة أشهر شفت ابني لأول مرة في صور وفيديو. كنت أبكي وأنا أشوفه على الجوال، ما كنت مصدق إنه عايش".

وبسبب مشقة الطريق، طلب رامز منها أن تحاول الحصول على رقم أحد الممرضين الفلسطينيين المسؤولين عن الأطفال، فحصلت على رقم الممرض بلال الطوباسي، الذي بدأ يتواصل مع الأب بشكل مباشر، ويرسل له صورًا وفيديوهات للطفل باستمرار ليطمئنه على صحته.

يقول الأب: "كان يبعث لي صور وفيديوهات طول الوقت عشان يطمني، كان يبرد قلبي".

اللقاء بعد فراق طويل

مرّت الشهور، وكبر الطفل بعيدًا عن أهله، حتى جاء اليوم الذي انتظرته العائلة طويلًا. كان اللقاء أخيرًا يوم الاثنين الموافق 30 مارس الماضي في مستشفى ناصر بخان يونس، عندما عاد الطفل مالك إلى غزة.

هناك، احتضنته أمه لأول مرة منذ ولادته، بعد فراق طويل.

يقول الأب :" زوجتي انهارت بالبكاء وهي تحتضن طفلها، تبكي بحرقة وشوق، بينما وقفت أنظر إليه بصمت، وكأن الروح عادت إلي من جديد".

يضيف رامز: "أنا ما حضنت ابني ولا شفته طول هالفترة، لما شفته حسيت روحي رجعت لي".

اليوم يبلغ مالك سنتين وأربعة أشهر، وقد عاد أخيرًا إلى حضن والديه وإخوته الأربعة، بعد رحلة بدأت في حضّانة تحت القصف، مرورًا بالنزوح والإجلاء والسفر، وانتهت بعودة طفل ظن أهله أنهم فقدوه إلى الأبد.

الحضّانات تحت القصف

قصة مالك واحدة من قصص أطفال خدّج كانوا داخل حضّانات مستشفى الشفاء خلال الحصار في نوفمبر 2023، حين واجهوا خطر الموت بسبب انقطاع الكهرباء والأكسجين والقصف حول المستشفى. لاحقًا تم إجلاء عدد منهم إلى رفح، ثم نُقل بعضهم إلى مصر لتلقي العلاج، ونجا بعض هؤلاء الأطفال بعد رحلة قاسية بدأت من الحضّانات تحت القصف وانتهت بالعودة إلى الحياة.

وكان مالك غبن واحدًا من هؤلاء الأطفال الذين خرجوا من بين القذائف، وعادوا بأعجوبة إلى حضن عائلاتهم.

بـ"قرار من رام الله".. محامون يتهمون بنك فلسطين برفض استقبالهم والحوار معهم

غزة/ محمد حجازي:

في الوقت الذي يواجه فيه أهالي قطاع غزة حربا طالت جميع مناحي الحياة الأساسية، برزت إلى السطح أزمة قانونية ومعيشية جديدة عنوانها القطاع المصرفي، إذ اتهم رئيس لجنة المحامين المتضررين تامر عكيلة، بنك فلسطين باتخاذ إجراءات صادمة بحق مئات المحامين، تمثلت في تجميد حساباتهم البنكية وحرمانهم من الوصول إلى أموالهم "دون أي مسوغ قانوني"، مؤكدا أن هذه الإجراءات بدأت بشكل فعلي ومفاجئ بتاريخ 26 أغسطس/ آب 2025.

وفي تفاصيل تعكس عمق الأزمة، أكد عكيلة لصحيفة "فلسطين" أمس، أن القضية لم تتوقف عند تجميد الأموال فحسب، بل تعدتها إلى ممارسة سياسة "الأبواب الموصدة" في وجه حماة القانون.

وأوضح عكيلة، أن اللجنة حاولت منذ اللحظة الأولى للتجميد سلوك الطرق الدبلوماسية والنقابية عبر التوجه لإدارة البنك في غزة لفتح باب الحوار وفهم المبررات، إلا أنهم جوبهوا برفض مطلق و"غير مبرر" للاستقبال أو الجلوس على طاولة المفاوضات.

وكشف عكيلة، عن فحوى الرد الذي تلقته اللجنة من مسؤولي البنك في غزة، والذي جاء فيه بوضوح: "لدينا تعليمات صارمة وقرار إداري صادر من الضفة الغربية يمنعنا من اللقاء بالمتضررين، أو التباحث معهم، أو حتى الاستماع لمطالبهم بخصوص هذا الملف".

واعتبر عكيلة، أن هذا الرفض الممنهج يمثل طعنة في خاصرة العمل النقابي واستهتارا بالمنظومة الحقوقية، وهروبا من المسؤولية تجاه ما يقارب 700 محام ومحامية تركوا وعائلاتهم في مهب الريح وسط ظروف اقتصادية هي الأقسى تاريخيا.

من جانبه، أبدى المحامي المتضرر علي الغازي، امتعاضه الشديد واستياءه من هذا القرار، واصفا إياه بـ "الإجراء التعسفي" الذي يفتقر لأدنى معايير الشفافية والمصداقية المصرفية. وقال الغازي لصحيفة "فلسطين": "إن ما يجري يمثل تغولا غير مسبوق على حقوق المودعين، فكيف لمؤسسة وطنية أن تجمّد أرزاق الناس بقرارات إدارية فوقية دون إبداء الأسباب أو مراعاة الظروف؟"، مؤكدا أن هذا الإجراء يتجاهل الواقع الاستثنائي الذي يعيشه المحامي في غزة، ويضعه تحت ضغط هائل لا يمكن احتماله في ظل انعدام البدائل المصرفية. وفي السياق ذاته، تحدث المحامي المتضرر محمود ريشة بمرارة عن الواقع المأساوي الذي فرضه القرار، مشيرا إلى أن تجميد الحسابات جاء ليعمق جراح المحامين الذين يصارعون للبقاء في ظل انعدام السيولة وأزمة "الفكة" المتعمدة التي يفرضها الاحتلال لخنق المواطنين اقتصاديا.

وقال ريشة: "بدلا من أن يكون البنك عونا لنا، وجدنا أنفسنا في موقف مخجل وأزمة أخلاقية أمام موكلينا، فقد أصبحنا مدانين ومطالبين بسداد أموال وأمانات كانت محفوظة في حساباتنا، ولا نملك اليوم سبيلا للوصول إليها، مما يهدد سمعتنا المهنية وقدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا".

في السياق، شدد عكيلة، على أن اللجنة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما وصفه "التعامل الفوقي" من قبل إدارة البنك، مؤكدا أن رفض الحوار لن يثني المحامين عن انتزاع حقوقهم بكافة الوسائل المشروعة.

وأضاف، أن اللجنة تدرس حاليا كافة الخيارات القانونية والنقابية للرد، بما في ذلك المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار لكل من تضرر جراء هذا التجميد المفاجئ الذي مس هيبة المهنة.

ودعا رئيس لجنة المتضررين إلى الكشف عن المسوغ القانوني الذي استندت إليه إدارة الضفة في إصدار قرار المنع والتجميد، متسائلا عن الجهة التي أصدرته ولماذا يتم استهداف محامي غزة في هذا التوقيت الحساس والمصيري.

وختم عكيلة حديثه بالتأكيد على أن قوة القانون يجب أن تكون فوق سطوة القرار الإداري، وأن "الشرفاء" لن يقبلوا الصمت تجاه إجراءات بنكية تزيد من وطأة الحصار والحرب وتصادر حقوق المواطنين بقرارات "جائرة" تتجاهل معاناتهم اليومية، وفق تعبيره.

دولة فلسطين
محكمة بداية دير البلح
في القضية المدنية رقم : 2026/15
في الطلب رقم : 2026/54

المدعـي/ يحيى سالم أحمد أبو مهادي بالأصالة عن نفسه وبالإضافة إلى باقي ورثة وتركة والدهم المرحوم/ سالم أحمد أبو مهادي وذلك بموجب وكالة عامة صادرة من دولة فلسطين تحمل الرقم 24 صفحة 1699-2020 للسيد/ عطيه محمود عبد الرحمن جمعه ويحمل هوية رقم (926277641)

وكيلهم المحامي/ محمود حسن الصيداوي

المستدعى ضدهم/

1. جهاد سلمان أحمد أبو مهادي - النصيرات - بلوك 10 - أرض أبو مهادي (مجهول محل الإقامة).
2. وليد سلمان أحمد أبو مهادي - النصيرات - بلوك 10 - أرض أبو مهادي (مجهول محل الإقامة)
3. يوسف جلال أبو عطيوي - النصيرات - بلوك 10 - أرض أبو مهادي (مجهول محل الإقامة) (خارج البلاد حالياً)

نوع الدعوى/ إلغاء تسجيل للغش والخداع والتواطؤ والاحتيال وتسليم عقار
قيمة الدعوى/ (1000000 د.أ) مليون دينار أردني

مذكرة حضور بالنشر المستبدل في القضية المدنية رقم : 2026/15 في الطلب رقم : 2026/54

إلى المستدعى ضدهم المذكورين أعلاه، بما أن المستدعي قد أقام عليكم قضية مدنية تحمل الرقم 2026/15 لذلك يقتضي عليكم الحضور إلى هذه المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغكم هذه المذكرة كما يقتضي أن تودعوا قلم هذه المحكمة ردكم التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغكم هذه المذكرة علماً أنه قد تم تحديد جلسة يوم الأربعاء الموافق 2026/4/22م للنظر في الدعوى، وليكن معلوماً لديكم أنكم إذا تخلفتم عن ذلك يجوز للمستدعي أن يسير في دعواه حسب الأصول.

تحريراً في: 2026/4/1

رئيس القلم
أ. عمار قنديل

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة صلح غزة ... الموقعة
في القضية رقم : 2026/4
في الطلب رقم : 2026/37

مذكرة حضور

المستدعون/ 1. منى رشيد شعبان أبو جاد الله - هوية رقم (906475181)
2. باسم أحمد إسماعيل جاد الله - هوية رقم (901628727)
3. ايمان أحمد إسماعيل مصبح المشهورة جاد الله - هوية رقم (801774415)
جميعهم سكان غزة الجلاء مقبل مطعم عاهد برزق
وكيلهم المحامي / محمد عطا المصري - من غزة الرمال جوال/0599606678
المستدعى ضدهم/ 2. بيسان محمد رشيد أبو جاد الله - هوية رقم (410189807)
3. غادة محمد رشيد أبو جاد الله - هوية رقم (410189815)
4. ميسم محمد رشيد أبو جاد الله - هوية رقم (410189799)
5. رشيد محمد رشيد أبو جاد الله - هوية (410687123)
6. خالد محمد رشيد أبو جاد الله - هوية رقم (412372526)
14. غدير أحمد إسماعيل جاد الله - هوية رقم (802595959)
جميعهم مقيم بالخارج واخر سكن لهم في غزة شارع الجلاء جنوب مفترق الغفري مقابل مطعم عاهد برزق (سنتر جاد الله)
نوع الدعوى/ فرز وتخصيص
قيمة الدعوى/ (260000 دينار أردني) مائتان وستون ألف دينار أردني.

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))

إلى المستدعى ضدهم المذكورين أعلاه بما أن المستدعين قد تقدموا بالقضية أعلاه رقم: 2026/4 استناداً إلى ما يدعوه في لائحة القضية المرفقة لكم نسخة منها ومن مرفقاتها لدى قلم المحكمة.
لذلك يقتضي عليكم الحضور لهذه المحكمة للرد على لائحة الدعوى كما يقتضي أن تودعوا لدى قلم هذه المحكمة ردكم التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغكم بهذه المذكرة كما يقتضي عليكم أن ترسلوا نسخة عنها إلى المستدعين حسب عنوانهم، علماً بأنه تعين جلسة لها يوم (الخميس) بتاريخ (2026/4/23) لنظر دعواهم، وليكن معلوماً لديكم أنكم إذا تخلفتم عن ذلك يجوز للمحكمة أن تسير في الدعوى حسب الأصول. حرر بتاريخ 2026/3/29

رئيس قلم محكمة صلح غزة
أ. عمار عطية قنديل

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
محكمة بداية خان يونس- دائرة التنفيذ

إخطار لتنفيذ حكم صادر عن دائرة تنفيذ محكمة بداية خان يونس في القضية التنفيذية رقم 2026/2

الى المنفذ ضده / منتجع ساند بيتش ويمثله الدكتور/ سامي محمد احميدان القدرة من خان يونس - فش فرش خارج البلاد حالياً، طبقاً للحكم الصادر من محكمة بداية خان يونس في الشيكان المسحوبان على بنك فلسطين ويحملان الأرقام (30000005) و الشيك رقم (30000010) والبالغ قيمتهما (40.000 شيكل) أربعون ألف شيكل والصادر لصالح طالب التنفيذ/ نضال عمر خليل الغرابلي من غزة هوية رقم (800262495) والقاضي بالزمك بدفع قيمة الشيكان لطالب التنفيذ لذلك عليك دفع قيمة الشيكان مبلغ وقدره (40.000 شيكل) أربعون ألف شيكل بالإضافة للرسوم ومصاريف القضية.
لذلك عليك الحضور إلى دائرة التنفيذ في غضون أسبوعين واذا لم تحضر خلال المدة المذكورة فإنك تعد ممتنعاً عن التنفيذ ومن ثم تباشر دائرة التنفيذ إجراءات التنفيذ الجبري . حرر في 1 / 4 / 2026م

مأمور تنفيذ بداية خان يونس
أ. جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية الابتدائية

الموضوع/ تبليغ حضور

المستدعى ضدها/ انسام رأفت أحمد الشريف من غزة والموجودة حالياً في جمهورية مصر العربية من مواليد 2004/3/14م، نعلمك بأن زوجك غير الداخل بك ولا مختلي بك خلوة صحيحة أو فاسدة بصحيح العقد الشرعي/ أحمد عماد محمد أبو شومر من غزة وسكانها من مواليد 1995/2/9م هوية رقم/ 400561718 يرغب في إيقاع طلقة واحدة قبل الدخول وقبل الخلوة عليكي ، لذا يقتضي حضورك إلى محكمة الشيخ رضوان الشرعية في المقر الواقع في النصر - المجلس الأعلى للقضاء الشرعي وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2026/4/14م في تمام الساعة العاشرة صباحاً وإن لم تحضري في الوقت المعين يجري بحقك المقتضى الشرعي حسب الأصول لذا صار تبليغك حسب الأصول.
وحرر في 12/ شوال/ لسنة 1447هـ وفق 2026/3/31م

قاضي محكمة الشيخ رضوان الشرعية
القاضي/ لؤي علي أبو حصيرة

المسجد الأقصى موصد... وساحة حائط البراق مفتوحة للتدنيس!

علي إبراهيم

يدخل إغلاق المسجد الأقصى في شهره الثاني، ويُمعن الاحتلال في منع الفلسطينيين من الاقتراب من المسجد، أو أداء الصلوات أمام أبواب الأقصى وفي أزقة البلدة القديمة، ومن الواضح أن سلطات الاحتلال تسعى إلى المضي قدمًا في هذا الإغلاق. ومع اقتراب حلول "عيد الفصح" العبريّ، أعلنت سلطات الاحتلال عزمها فتح حائط البراق المحتلّ في 5 أبريل/نيسان لنحو 50 حاخامًا لأداء طقوس "بركة الكهنة" بمناسبة عيد الفصح اليهودي، ونحاول في المقال الآتي مناقشة هذا القرار، واستعراض أبعاده المختلفة.

تكريس الإغلاق: أداة لتفريغ المسجد وتغيير هويته

استمرار إغلاق الأقصى جزءٌ من محاولات الاحتلال لفرض نفسه صاحب الأمر والنهي، ليس على المسجد الأقصى فقط، بل على القدس والأراضي المحتلة عامةً، فهو صاحب "السيادة" على المقدسات، والمتحكم بمن يدخل ويخرج. وفي ظل استمرار الإغلاق، وما نشرته المصادر الإعلامية الغربية بأن سلطات الاحتلال ستمدّد الإغلاق حتى منتصف شهر نيسان/إبريل، وإمكانية تمديد الإغلاق حتى نهاية الحرب، والتي تتعقد يومًا بعد آخر، ولا يُشير هذا الإغلاق إلى الإجراء العقابي فقط، بل يمتدّ إلى أعمق من ذلك بكثير، فهو إفراغ متعمّد لجنبات الأقصى، وتهيئة للمزيد من العدوان على المسجد، لتحويله من مقدسٍ إسلاميٍّ خالص، إلى "مقدس مشترك" مع الاحتلال ومستوطنيه، وكلّ محطة من المحطات القادمة ستشهد المزيد من هذا العدوان، في ظل تغوّل رسمي إسرائيليّ يبدأ من المسرى ولا يقف عند الأسرى، وهنا يأتي قرار السماح للحاخامات بأداء الطقوس في ساحة حائط البراق المحتلّ.

لالات استثناء الحاخامات: تهويد الحيز المكاني وتكريس التمييز

لا يُمكن قراءة هذا الإجراء بوصفه حدثًا عابرًا، أو مجرد استثناء ديني في ظروف الحرب المستمرّة، إنما هو خطوة مدروسة تحمل دلالات عميقة، وتندرج ضمن سياق أوسع، يهدف إلى إعادة تشكيل هوية القدس المحتلة، ويحمل القرار دلالات عديدة، أركز على أبرزها في الأبعاد الآتية:

البعد الأول، استغلال الأزمات لتكريس السيادة والتهويد المكاني، فالاحتلال من خلال القرار، يعمل على ثبيت سيادته على هذا الجزء المحتلّ من حائط البراق، وهو جزء لا يتجزأ من السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، والسماح بأداء طقوس "بركة الكهنة" في الوقت الذي تُغلق فيه قوات الاحتلال أبواب المسجد بالقوة، وتمنع المصلين من الاقتراب من المسجد، أو حتى أداء الصلوات في الطرقات المؤدية إليه، هو استعراضٌ لفائض القوّة، ورسالة في سياق تثبيت "السيادة" على المسجد المبارك، وعلى المدينة عامةً، في إشارة إلى أن المتحكم الكامل بهذا الحيز المكاني هو الاحتلال فقط.

البعد الثاني، التماهي مع أطروحات المستوي الديني عامة، و"منظمات المعبد" على وجه الخصوص، التي تتعامل مع الأعياد اليهوديّة على أنها محطات مركزية لا يُمكن تجاوزها، وهنا يأتي هذا القرار مع حلول "عيد الفصح"، الذي يُشكل واحدًا من أبرز المحطات لتصعيد العدوان على القدس والأقصى، والمضي قُدمًا في سياسة قديمة، تتعامل مع الأعياد اليهوديّة على أنها مواسم لتكثيف الحضور اليهودي البشري أو الطقسي في القدس، في سياق معركة الهوية، ومحاولات الاحتلال فرض الهوية اليهوديّة في المدينة المحتلّة.

البعد الثالث، ترسيخ سياسة التقسيم والتمييز الممنهج، ففي الوقت الذي مُنع فيه الفلسطينيون من إحياء ليالي القدر في المسجد الأقصى، وحرموا من أداء صلاة عيد الفطر والجمع داخل المسجد، يستثني الاحتلال حاخاماته لأداء طقوسهم أمام حائط البراق المحتلّ، وهو ما يُبرز هذه المفارقة الصارخة والتمييز الممنهج. مع استمرار حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأقصى، وعزل البلدة القديمة بذرائع أمنية واهية، ويُحصر الحضور الإسلامي في المسجد بأعداد قليلة من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وهو عددٌ لا يستطيع حماية المسجد الأقصى من أيّ اعتداء يُمكن للمستوطنين القيام به، في ظل مساحة المسجد والحضور الأمني الكثيف داخل الأقصى وفي محيطه.

البُعد الرابع، ترسيخ الأولوية للمستوطنين في كل مناحي الحياة وصولًا إلى المواسم الدينيّة، وهو ما تجلى بالتزامن مع عيد "المساخر"، الذي تزامن مع إغلاق الأقصى خلال شهر رمضان الماضي، فقد شهدت القدس المحتلة احتفالات المستوطنين بهذا العيد، على الرغم من الحرب، وهو ما يُشير إلى هدف مركزيّ لدى الاحتلال، المتمثل بتفريغ المحيط الإسلامي للمسجد، وفرض الوجود الاستيطاني داخل الأقصى أو في محيطه.

ختاماً، *لا يُمثّل قرار السماح بأداء الطقوس التلمودية في ساحة البراق -في حين تُوصد أبواب الأقصى- مجرد إجراء أمني أو استثناء ديني عابر، بل هو حلقة في سلسلة طويلة من مساعي التهويد وتغيير هوية القدس* المحتلة. ولا شك بأن هذا القرار، يُعدّ مفارقة صارخة، ويؤكد أن معركة السيادة على المسجد الأقصى المبارك مستمرّة؛ فالاحتلال يُسابق الزمن لفرض وقائع جديدة على الأرض مستغلاً الظروف الحالية، وهو ما يستوجب قراءة فلسطينية وعربية دقيقة لهذه التحولات، وتحركًا يتجاوز بيانات التنديد لتعزيز رباط المقدسيين وحماية الهوية الإسلامية الخالصة للمسجد الأقصى ومحيطه...

إعدام الأسرى... بين داء الصمت القاتل والدواء الفعّال

عادل ياسين

لا يمكن التعقيب على قرار "الكنيست" التصديق على تطبيق حكم الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين بمعزل عن السياق العام لتطورات المشهد التي عايشناها على مدار عامين ونصف العام من حرب الإبادة على غزة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؛ فقد ثبت من خلال قراءة معمقة لتلك الأحداث بأن هذا القرار هو جزء لا يتجزأ من الحملة المسعورة والهجمة الشرسة التي تستهدف الفلسطيني لقتله نفسيًا وجسديًا أينما حل أو ارتحل، وبأي طريقة كانت؛ لإجباره على الهجرة طوعًا أو كرهًا، وإلا فكيف نفسر قتل عشرات الآلاف من المدنيين شيبًا وشبانًا، نساءً وأطفالاً؟

بل يكفي أن نلقي نظرة لما يحدث حاليًا على أرض الواقع، مرورًا باستمرار الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار وما يترتب عليها من ارتقاء المزيد من الشهداء يوميًا؛ وليس انتهاءً بما يحدث في الضفة الغربية وعمليات القتل والتدمير التي يتعرض لها الفلسطينيون على يد قوات الاحتلال تارة، وعلى يد عصابات المستوطنين تارة أخرى؛ بل إنهم تطاولوا وتجاوزوا جميع المحرمات حينما قرروا -بشكل غير مسبوق منذ ستينيات القرن الماضي- إغلاق المسجد الأقصى.

كما لا يمكن فصل هذا القرار عن السياق التاريخي للمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في أربعينيات القرن الماضي ضد الفلسطينيين، أو قتل المئات من الأسرى المصريين وهم مكبلو الأيدي في صحراء سيناء ما بين عامي 1956 إلى 1967، أو مجزرة "بحر البقر" في محافظة الشرقية عام 1970؛ لنصل إلى حقيقة باتت راسخة أن "إسرائيل" بنت مجدها وحاولت تثبيت وجودها على استباحة الدم الفلسطيني والعربي على حد سواء.

إلا أن ما يميز هذه المرحلة هو وصول حكومة اليمين المتطرف في "إسرائيل" لمرحلة متقدمة من الهوس والغرور التي شجعتهم على استباحة كل المحرمات، وانتهاك المقدسات، وتجاوز الخطوط الحمراء بجميع تصنيفاتها ومستوياتها، وهو ما يجسد سيطرة العقلية العدوانية والدموية على قيادتها السياسية والعسكرية.

وفي ضوء هذه الحقيقة، تتجلى مدلولات ودوافع إقدام حكومة نتنياهو على المصادقة على قانون إعدام الأسرى:

أ. إدراكها لحقيقة ضعف الموقف العربي وعجزه عن اتخاذ موقف جريء في مواجهة العربدة الإسرائيلية.

ب. استخفاف واستهانة وإهانة للأمتين العربية والإسلامية؛ لقناعتها بامتلاك الأنظمة الحاكمة القدرة على منع وردع الشارع العربي والإسلامي من الحراك، رغم إدراكها خطورة تكرار حادثة "بوعزيزي".

ت. إبداعها في ابتزاز المجتمع الدولي لما تقوم به من دور وظيفي يخدم مصالح الغرب في الشرق الأوسط، وقد اعترف بذلك علنًا عدد كبير من السياسيين والمحللين بأن "إسرائيل" تمثل السد المنيع أمام أوروبا من خطر الإسلام.

ث. استغلال حالة التوتر الناتجة عن الحرب على إيران وانشغال العالم في تداعياتها الخطيرة.

ج. اعتقادها بسهولة تطبيق هذا الحكم رغم بيانات الشجب والاستنكار التي ستنهال عليها من كل حدب وصوب، بعد أن تمكنت من إدخال العالم في متاهات وتعقيدات الحرب.

ح. إن مجرد مصادقة "الكنيست" على هذا القانون يدل على أن "إسرائيل" لا تحترم الاتفاقيات الدولية ولا تلتزم بتعهداتها والتزاماتها بالقوانين الدولية؛ لا سيما وأن هذا القانون يتناقض مع ميثاق جنيف الرابع.

خ. إن تجاهل الحكومة الإسرائيلية لتحذيرات بعض الخبراء الأمنيين والسياسيين من التداعيات الخطيرة للمصادقة على قانون الإعدام، يدل على أن حكومة اليمين المتطرف قد تبنت سياسة انتقامية بما يلبي شهوة الاستمرار في القتل.

د. إدراك السياسيين لحقيقة انزياح المجتمع الإسرائيلي من اليمين إلى اليمين المتطرف، وقناعتهم بأن استباحة الدم الفلسطيني هي الوسيلة الفعالة لدغدغة مشاعره وكسب تعاطفه وتأييده للحصول على المزيد من المقاعد في ضوء اقتراب موعد الانتخابات العامة؛ وهو ما ينسجم مع توجهاتهم.

إن ما ذكرناه آنفًا لا يعدو كونه تشخيصًا لخطورة المرحلة، وتعريفًا بداء الصمت القاتل الذي أصاب المجتمع الدولي وانتشر كالسرطان في جسد الأمتين العربية والإسلامية. إلا أن مهمتنا ومهمة الإعلاميين لا تقتصر على تشخيص الداء بل تحديد موضع الألم وتقديم العلاج؛ لاستعادة عافية هذه الأمة التي أوشكت على النهوض من غفلتها، فما ينقصها في هذه المرحلة هو مخاطبة العلماء وقادة الرأي العام والنخب ليقودوا زمام المرحلة لتحريك الشارع العربي والإسلامي، باعتباره موضع الألم ومنبع الأمل.

قانون اعدام الأسرى.. وجه الاحتلال الوحشي الذي يتحدى القانون الدولي

محمد مصطفى شاهين

في ظلال الاحتلال الاستيطاني الذي يمتد عقودا يبرز قانون الإعدام للأسرى كتعبير صارخ عن النزعة الانتقامية التي تكتسح بنية النظام الإسرائيلي. هذا التشريع الذي يدفعه اليمين المتطرف يعكس تحولا دراماتيكيا في السياسة الجنائية الإسرائيلية التي كانت تتبع سياسة إلغاء فعلي لعقوبة الإعدام منذ العام 1954. اليوم وفي مارس 2026 تقدم لجنة الأمن القومي في الكنيست مشروع القانون إلى مرحلة التصويت النهائي بعد تعديلات طفيفة أجرتها تحت ضغط المعارضة. القانون يفرض عقوبة الإعدام الإلزامية على الأسرى الفلسطينيين المدانين بقتل إسرائيليين في سياق ما يصفه بالإرهاب ذي الدوافع القومية أو الأمنية. الإعدام يتم شنقا خلال تسعين يوما من الحكم النهائي دون حق الاستئناف في كثير من الحالات ودون إمكانية العفو أو تخفيف العقوبة.

هذا الإجراء يستهدف بشكل واضح الأسرى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين يحاكمون أمام المحاكم العسكرية بينما يستثني الإسرائيليين اليهود الذين يرتكبون جرائم مماثلة ويمنحهم فرصة الحكم بالسجن المؤبد. مثل هذا التمييز يجسد جوهر النظام الاستعماري الذي يبني شرعيته على التفرقة العنصرية. السياسيون المتطرفون مثل إيتمار بن غفير يروجون لهذا القانون كضمانة للأمن القومي وكوسيلة لمنع صفقات تبادل الأسرى المستقبلية. لكنه في الواقع يمثل امتدادا لسياسة السيطرة الشاملة التي تستهدف القضاء على أي شكل من أشكال المقاومة الفلسطينية.

من الناحية السياسية يأتي هذا القانون ضمن استراتيجية الحكومة الائتلافية اليمينية التي تسعى إلى تعزيز السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة من خلال تشريعات تكرس التمييز. إنه ليس مجرد إجراء جنائيا بل هو أداة في الصراع الديموغرافي والأمني الذي يرى في الفلسطينيين تهديدا وجوديا دائما. الإعلام الإسرائيلي يصور القانون كضرورة أخلاقية وكرد فعل طبيعي على أحداث السابع من أكتوبر 2023. هذه السردية الإعلامية تتجاهل السياق الأوسع للاحتلال المستمر والاستيطان غير الشرعي والحصار الاقتصادي والاجتماعي الذي يدفع نحو دوامة العنف.

اجتماعيا يعمق القانون من معاناة المجتمع الفلسطيني الذي يعاني أصلا من جرائم الاحتلال بسبب الاعتقالات الإدارية والمحاكمات الجائرة. الأسرى ليسوا مجرد أفراد محتجزين بل هم رموز للصمود الوطني وجزء من نسيج اجتماعي يربط العائلات بالقضية. إعدام أحدهم يعني تدمير عائلات بأكملها وزرع الرعب في نفوس الشباب الذين يرون في المقاومة خيارا وحيدا أمام الظلم الممنهج. هذا النهج يعكس فشلا سياسيا في التعامل مع الجذور الاجتماعية للنزاع ويحول الصراع إلى مواجهة وجودية تفتقر إلى أي أفق سياسي.

المؤسسات الحقوقية والإنسانية لم تتأخر في إدانة هذا التشريع بشدة. منظمة العفو الدولية أكدت في بيانها الصادر في فبراير 2026 أن مشاريع القوانين هذه تكرس نظام الأبارتهايد وتنتهك الحق في الحياة والمحاكمة العادلة. المنظمة حذرت من أن تطبيق عقوبة الإعدام في المحاكم العسكرية قد يرقى إلى جريمة حرب خاصة مع غياب الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. كذلك أصدر خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بيانا في الرابع من فبراير 2026 يدعو إسرائيل إلى سحب مشروع القانون فورا.

الخبراء أشاروا إلى أن العقوبات الإلزامية تنتهك الحق في الحياة بموجب المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنها تزيل السلطة التقديرية للقضاة وتمنعهم من النظر في الظروف المخففة. كما أكدوا أن التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يخالف مبدأ عدم التمييز. المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك في يناير 2026 وصف الاقتراحات بأنها تتعارض تماما مع القانون الدولي ودعا إلى إسقاطها.

أعدت منظمات حقوقية إسرائيلية مثل عدالة وهاموكد وأطباء من أجل حقوق الإنسان وبتسيلم ورقة تحليلية في يناير 2026 أكدت أن القانون يؤسس إطارا تمييزيا عقابيا يحرم الفلسطينيين من الحماية القانونية المتساوية والمحاكمة العادلة والحماية من التعذيب. هذه المنظمات حذرت من أن أي حكم إعدام ناتج عن هذا التشريع سيكون حرمانا تعسفيا من الحياة. التحالف العالمي ضد عقوبة الإعدام أعرب عن قلقه الشديد معتبرا التشريع خطوة رجعية خطيرة تتعارض مع الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

فيما يتعلق بتوافق هذا القانون مع القوانين الدولية فإن الواقع يشير إلى انتهاكات جسيمة متعددة. اتفاقيات جنيف تحظر صراحة إعدام الأشخاص المحميين تحت الاحتلال بما في ذلك المدنيون في الأراضي المحتلة. المادة الثالثة والثلاثون من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع العقوبات الجماعية والإعدامات التعسفية. كذلك يخالف القانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحدد عقوبة الإعدام بالجرائم الأشد خطورة فقط ويشترط ضمانات المحاكمة العادلة.

المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تلبي معايير المحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي الإنساني والحقوقي. غياب الإجماع القضائي في بعض النسخ الأولى من القانون وتخفيضه إلى أغلبية بسيطة يزيد من خطر الحكم التعسفي. إسرائيل نفسها كانت ترعى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى تعليق عقوبة الإعدام مما يجعل هذا التشريع تناقضا صارخا مع موقفها السابق.

القانون يحمل أبعادا إعلامية واجتماعية أعمق. الدعاية الإسرائيلية تستخدمه لتعزيز صورة الضحية التي تبرر أي إجراء انتقامي. هذا السرد يتجاهل الواقع اليومي للأسرى الفلسطينيين الذين يتعرضون للتعذيب والإهمال الطبي والعزل الانفرادي كما وثقت المنظمات الحقوقية. اجتماعيا يعمق القانون من حالة اليأس والغضب في المجتمع الفلسطيني مما يغذي دورة العنف بدلا من حلها.

في تحليل أعمق يمكن القول إن هذا التشريع يكشف عن أزمة أخلاقية في النظام الإسرائيلي. بدلا من البحث عن حلول سياسية جذرية يلجأ إلى أدوات عقابية تاريخية فاشلة. عقوبة الإعدام لم تنجح في أي مكان في القضاء على الجريمة بل عززت من الاستقطاب الاجتماعي. في سياق الاحتلال تصبح هذه العقوبة أداة للقمع السياسي وليس للعدالة. الأسرى الفلسطينيون يمثلون شريحة واسعة من المجتمع تضم آلاف الأفراد محتجزين لأسباب سياسية. إعدام بعضهم لن ينهي النزاع بل سيزرع بذورا لمزيد من التمرد والمقاومة. هذا ما أكدته المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان التي دعت الأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لوقف القانون قبل إقراره.

من الناحية الدولية يثير القانون مخاوف جدية حول مستقبل السلام في المنطقة. الاتحاد الأوروبي أدان المشروع معتبرا عقوبة الإعدام انتهاكا للحق في الحياة وحرية الإنسان من التعذيب. مثل هذه الإدانات تعكس إجماعا دوليا متزايدا على رفض عقوبة الإعدام كأداة سياسية.

في الختام يمثل قانون الإعدام للأسرى قمة التناقض بين الادعاءات الإسرائيلية بالديمقراطية والواقع الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون. إنه ليس مجرد تشريع بل هو إعلان عن فشل سياسي وأخلاقي يعمق الجرح الإنساني في المنطقة. المؤسسات الحقوقية تؤكد أن الطريق الوحيد للعدالة الحقيقية يكمن في احترام القانون الدولي والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. أما الاستمرار في هذا النهج فسيؤدي إلى مزيد من الدمار والعزلة الدولية لإسرائيل.

الواقع يفرض نفسه. الاحتلال يولد المقاومة والقمع يولد التمرد. عقوبة الإعدام لن تحل شيئا بل ستضيف إلى سجل الانتهاكات التي تتراكم منذ عقود. في عالم يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام تظل إسرائيل تتمسك بأدوات قديمة تكشف عن جوهر النظام الذي يعتمد على التمييز والقوة بدلا من الحوار والعدالة. هذا القانون إن أقر سيكون صفحة سوداء جديدة في تاريخ إسرائيل لكنه لن يكون الكلمة الأخيرة. الصمود الفلسطيني والضغط الدولي والوعي الحقوقي سيظلان يشكلان الرد الحقيقي على مثل هذه الإجراءات.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

من سِجْن عكَّا إلى سِجْن النَّقب.. شيماء تخشى مشنقةً تنتظرُ زوجها

غزة/ أدهم الشريف:

في يوم ثقيلٍ بتفاصيله، عُرف لاحقًا بـ"الثلاثاء الحمراء"، الموافق 17 يونيو/ حزيران 1930، وقف فدائيو ثورة البراق الثلاثة محمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وعطا الزير، بثبات أمام حبال المشانق التي أعدَّتها سلطات الانتداب البريطاني. ومنذ أن علت أقدامهم منصة الإعدام، تحولت حكايتهم إلى مناسبةٍ وطنيةٍ سنويةٍ يُحييها الفلسطينيون في بقاعٍ الأرض، وتتغنى بها الأجيال، وهي تردد نشيد فرقة العاشقين "من سجن عكا طلعت جنازة".

وبعد مرور قرابة قرنٍ من الاستعمار والاحتلال، أصبح آلافٌ القابعين خلف قضبان السجون يواجهون المصير ذاته الذي أنهى حياة الفدائيين الثلاثة، في أعقاب إقرار الاحتلال الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

ومنذ أن سمعت شيماء نصار، زوجة الأسير زكريا نصار، من سكان مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة، بقانون الإعدام، لم تعد حكاية فدائيي ثورة البراق الثلاثة مجرد تاريخ بعيد بالنسبة لها، بل احتمالًا قريبًا قد يواجهه زوجها المعتقل في سجن النقب الصحراوي.

زكريا، البالغ 38 عامًا، الذي اعتقله جيش الاحتلال في خضم الحرب، وتحديدًا يوم 3 مارس/ آذار 2024، عند حاجز عسكري أقيم على أطراف مدينة حمد غرب محافظة خان يونس، وعلاوة على التعذيب الشديد الذي لاقاه منذ اعتقاله، صارت شيماء وطفلاها اللذان نجيا من الإبادة مهددين بفقدانه للأبد بموجب القانون الإسرائيلي الجديد.

"كأن الاحتلال لم يكتفِ باعتقالهم وتعذيب ذويهم المحرومين من أبنائهم، بل يريد الآن إعدامهم وتغييبهم للأبد"، قالت شيماء لصحيفة "فلسطين"، بصوتٍ دلَّ على ما يعتمل في صدرها من ألم وخوف.

القانون الذي صوّت "الكنيست" لصالحه بالقراءتين الثانية والثالثة، الاثنين الماضي 30 مارس/ آذار 2026، في خطوة وصفها حقوقيون بأنها "غير مسبوقة وتشكل تصعيدًا خطيرًا ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي"، يمنح المحاكم العسكرية الإسرائيلية صلاحية إصدار أحكام بالإعدام بحق الفلسطينيين "المدانين" بقتل إسرائيليين بـ"دوافع قومية أو عدائية"، أو بقصد الإضرار بأمن كيان الاحتلال.

إلا أن شيماء، التي اعتُقل زوجها أمامها، ولا تعرف سبب الزج به في غياهب السجون، ترفض كل الذرائع التي يروجها الاحتلال، الذي يصف جميع المعتقلين من غزة بأنهم "مقاتلون غير شرعيين".

وترك غياب زكريا قسرًا فراغًا لا يسده أحد في حياة زوجته شيماء، وحياة من تبقى من أطفالها.

أضافت، وقد أطلَّ من عينيها أسىً ثقيل: "لا أعرف الكثير عن زكريا، أخبرني محامون وأسرى محررون أنه تنقل بين عدة سجون قبل أن ينتهي به المطاف بسجن النقب، وقد تعرض لتعذيب شديد، لكن في الأشهر الأخيرة انقطعت أخباره".

تجلس شيماء تحت سقف خيمة هشَّة، لم تجد ملاذًا آخر سواها بعد أن دمّر جيش الاحتلال شقتها السكنية، تتابع لساعات طويلة عبر شاشة هاتف ذكي الأخبار الواردة إليها عن الأسرى، رغم أنها قرأتها مرات عديدة، وكلما قرأت خبرًا عاجلًا عن قانون الإعدام وخطورته، تدرك مجددًا أن حياتها ستنقلب رأسًا على عقب.

مأساة شيماء لا تقتصر على حرمانها من زوجها، إذ فقدت اثنين من أطفالها، حمزة (10 أعوام)، ومالك (5 أعوام)، في قصف إسرائيلي استهدفهم في شقة سكنية نزحوا إليها في مخيم النصيرات، بالمحافظة الوسطى من القطاع. ونجت بأعجوبة مع ابنيها البراء (10 أعوام)، الذي أصيب وفقد القدرة على الإبصار، وأنس (3 أعوام).

وتروي أن ذلك اليوم كان فارقًا؛ فعلاوة على اعتقال زوجها، قُصفت هي وأبناؤها، ولم تتمكن من إلقاء نظرة وداع على طفليها الشهيدين، جراء خطورة الإصابة التي قيّدت جسدها بأسِرّة العلاج في المستشفيات عدة أسابيع، فيما علم زوجها بنبأ استشهاد ابنيه حمزة ومالك من خلال أحد محامي هيئة شؤون الأسرى.

وتسبب ذلك القصف، يوم 20 مايو/ أيار 2025، بارتقاء 16 شهيدًا من العائلة، غالبيتهم من الأطفال والنساء.

كل ذلك لم يمنع شيماء من المناداة بحرية زوجها ومشاركتها في فعاليات دعم الأسرى الفلسطينيين المهددين بالإعدام بدم بارد.

في مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر غرب مدينة غزة، حيث يُعقد اعتصام أسبوعي، يتجاوز صوتها أسوار المكان، وهي تردد هتافات تدعم الأسرى وتناهض الاحتلال وانتهاكاته بحقهم.

تقول أيضًا: "قانون الإعدام الإسرائيلي خطره كبير جدًا، لا يشرعن قتل الأسرى فحسب، بل يطال كل من هو فلسطيني، بهدف كسر إرادة صموده وطمس هويته الوطنية".

وتؤكد شيماء أن الاحتلال يمارس القتل بحق الأسرى بوسائل مختلفة، منها الإعدامات المباشرة، وعمليات التعذيب الشديد أثناء التحقيق، التي أدت إلى استشهاد عدد كبير منهم، لا سيما ممن اعتُقلوا من غزة، علاوة على سياسة الإهمال الطبي المتعمد، التي تسببت بارتقاء عشرات الأسرى.

عند طرف خيمتها المهترئة، تجلس شيماء (36 عامًا) مع اثنين من أطفالها تبقيا لها. كانت ترى أن الغياب مؤلم وإن كان مؤقتًا، وأن الزمن مهما طال سينتهي بلقاء، لكن بعد إقرار قانون الإعدام، صارت القضية مختلفة تمامًا بالنسبة لها، ولم تعد تتساءل: متى سيعود؟ بل: هل سيبقى حيًّا حتى يعود؟

في ساعات الصباح تنشغل الأم مع طفليها، يتناولون وجبة إفطار خفيفة وسط حالة فقد لم يعرفوا أمرّ منها، وعندما يهبط الظلام وتؤوي إلى فراشها، تبقى فكرة واحدة تدور في رأسها طيلة ساعات الليل، كأنه صوت خافت لا ينتهي: "ماذا لو نُفِّذ القانون؟".

فقدت كرسيها ومنزلها.. ناريمان ضحية الحرب والنزوح في غزة

غزة/ صفاء عاشور:

لم تكن الطفلة ناريمان طوطح، ذات الثلاثة عشر عامًا، تدرك أن حياتها ستُكتب بهذا القدر من القسوة، ولا أن طفولتها ستُقاس بمسافات النزوح القسري بدلًا من سنوات اللعب والدراسة.

منذ عامها الأول، حين أصيبت بالحمى الشوكية، تغيّر كل شيء، ترك المرض أثره القاسي على جسدها الصغير، فأصابها بالشلل الدماغي، لتبدأ معها رحلة طويلة من الألم والصبر، تقودها عائلة لم تعرف يومًا معنى الاستسلام.

كبرت ناريمان وهي تحتاج إلى رعاية دائمة، وكانت عائلتها تحاول بكل ما تملك أن توفر لها العلاج الطبيعي والأدوية، بالرغم من ضيق الحال وقلة الإمكانيات، ومع مرور الوقت، أصبح الكرسي المتحرك وسيلتها الوحيدة للتنقل، ونافذتها الصغيرة التي ترى من خلالها العالم، لم يكن مجرد أداة، بل كان جزءًا من حياتها اليومية، يمنحها شيئًا من الاستقرار والكرامة.

لكن الحرب قلبت كل شيء، حين استهدف الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب الإبادة حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، لم ينجُ منزل عائلة طوطح من الدمار، تحول البيت الذي كان يحتضن ذكرياتهم إلى ركام، وتحت هذا الركام ضاع كرسي ناريمان المتحرك، وضاعت معه قدرتها المحدودة على الحركة، في تلك اللحظة، لم تعد ناريمان فقط طفلة تعاني من إعاقة، بل أصبحت طفلة تُحمل أينما ذهبت.

بدأت رحلة النزوح، وكانت الأقسى على ناريمان، كما تقول والدتها "أم أمجد" لصحيفة "فلسطين": "لم يكن بإمكانها السير، ولم يتوفر لها كرسي متحرك، فكان الحل الوحيد أن تُحمل على الأيدي، حملها والدها لساعات طويلة، واحتضنتها أنا في أوقات أخرى، فيما كان إخوتها يتناوبون على حملها خلال التنقل بين المناطق".

انتقلت العائلة من النصيرات إلى خانيونس، ثم عادت إلى غزة، قبل أن تنزح مرة أخرى إلى المغازي، في كل محطة، كان المشهد يتكرر، والتعب يتضاعف، والمعاناة تكبر.

لم تكن المشكلة في المسافة فقط، بل في الظروف المحيطة، الطرق غير ممهدة، والخيام مكتظة، والخدمات شبه معدومة، وفوق ذلك، لم تتمكن العائلة من توفير كرسي متحرك جديد، كما لم تستطع المؤسسات المختصة بذوي الإعاقة إدخال هذه الاحتياجات بسبب إغلاق الاحتلال للمعابر.

في العاشر من أكتوبر عام 2025، ومع سريان اتفاق وقف الحرب، بدأت العائلة تفكر بالعودة إلى حي الزيتون، لم يكن القرار سهلًا، فالمكان لم يعد كما كان، الدمار كان شاملًا، والركام يملأ الشوارع والأزقة، لكن الحنين إلى البيت، والإصرار على البقاء في الأرض، كانا أقوى من كل شيء.

عاد الأب وأبناؤه إلى بيتهم القريب حسب تصنيفات الاحتلال من المنطقة الصفراء، حيث كان منزلهم قائمًا يومًا ما، لم يجدوا سوى حجارة متناثرة وبقايا جدران. هناك، بدأوا رحلة جديدة من التعب، لكنها هذه المرة كانت من أجل العودة.

استمروا 52 يومًا في إزالة الركام بأيديهم، دون أي مساعدة من أي جهة، ويومًا بعد يوم تمكنوا من تهيئة مساحة صغيرة نصبوا فيها خيمة، لتكون مأوى للعائلة.

اليوم، تعيش العائلة في تلك الخيمة، على مقربة من المناطق التي يتمركز فيها الاحتلال شرق قطاع غزة، أصوات الدبابات تُسمع بوضوح، وإطلاق النار لا يتوقف، وشظايا القذائف تصل أحيانًا إلى المكان، الخوف حاضر في كل لحظة، لكنه لم يدفعهم للرحيل.

يقول والد ناريمان لصحيفة "فلسطين": "إن البقاء في الأرض رغم الخطر هو شكل من أشكال الصمود، وإنهم لن يتركوا ما تبقى لهم مهما كانت الظروف".

أما ناريمان، فكانت الأكثر تأثرًا بهذا الواقع، فحسب والدتها:" إن أصوات الانفجارات تُفزعها بشدة، وتُدخلها في نوبات تشنج متكررة، لا يمكن السيطرة عليها إلا من خلال أدوية خاصة، هذه الأدوية غير متوفرة في المستشفيات أو العيادات، وتُباع بأسعار مرتفعة، ما يجعل الحصول عليها أمرًا صعبًا بالنسبة للعائلة".

ولا تقف المعاناة عند هذا الحد، تواجه الأسرة صعوبة كبيرة في توفير الحفاضات لناريمان، والتي غالبًا ما تكون غير متوفرة في الأسواق، وإن وُجدت تكون باهظة الثمن، وتضطر والدتها في كثير من الأحيان إلى استخدام قطع من القماش كبديل، في محاولة لتأمين الحد الأدنى من الرعاية.

ورغم كل ما مرت به، لا تزال ناريمان تحيطها عائلتها بحب كبير، وتحاول أن تمنحها شعورًا بالأمان وسط هذا الواقع القاسي، تجلس داخل الخيمة، تراقب ما حولها بصمت، وتنتظر ما قد يحمله الغد.

تحتاج ناريمان اليوم إلى كرسي متحرك يعيد لها جزءًا من استقلالها، وإلى جلسات علاج طبيعي داخل مدينة غزة، قد تساعد في تحسين حالتها، هذه الاحتياجات تبدو بسيطة، لكنها في ظل الظروف الحالية تمثل تحديًا كبيرًا.

تبقى قصة ناريمان شاهدًا حيًا على معاناة الأطفال ذوي الإعاقة في غزة، وعلى حجم التحديات التي تواجههم في ظل الحروب والدمار، وبينما تستمر الحياة بصعوباتها، تبقى آمال هذه الطفلة الصغيرة معلقة على فرصة قد تعيد لها شيئًا من حياتها التي سُلبت منها مبكرًا.

ثلاثية الألم.. مرض وتجويع وحصار يهدد حياة "علاء" و"سعادة"

خانيونس/ فاطمة العويني:

تمر الأيام والليالي ثقيلة على أسرة تامر أبو طه، فبنه الرضيع علاء يعاني مشكلات صحية تحتاج لإجلاء فوري للعلاج بالخارج، في حين تفتقر المنظومة الطبية بغزة للإمكانات اللازمة لعلاجه بفعل حرب الإبادة.

وما يثير مخاوف أبو طه أن يلقى علاء نفس مصير شقيقته الكبرى فيروز (عشر سنوات) التي لم تتسنَّ لها فرصة الإجلاء للعلاج بالخارج بسبب الإغلاق الإسرائيلي لمعابر قطاع غزة، فتوفيت العام الماضي.

عن ذلك يقول أبو طه لصحيفة "فلسطين": "فيروز كانت تعاني ضمورا في المخ والأعصاب وكان الأطباء قد أقروا لها تحويلة للعلاج بالخارج لكن لم تتح لها فرصة السفر بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، وجاءت المجاعة على غزة لتفتك بها".

ويضيف: " كانت تحتاج لغذاء خاص، في حين كنا لا نستطيع توفير الطعام المعتاد حيث شح الطعام والغلاء الجنوني للأسعار، تدهورت صحتها شيئا فشيئا بسبب الطعام غير الصحي حتى توفيت".

وكانت المجاعة سببا في ولادة ابنه الأصغر علاء (ثلاثة أشهر) بمشكلات صحية، إذ عانت والدته سوء التغذية في أثناء حملها به لتلده ولادة مبكرة في الشهر السابع من الحمل فوُضع في الحضانة في المستشفى، كما يبين أبو طه.

وبسبب وجود علاء تحت جهاز التنفس الاصطناعي لفترة طويلة تآكل الحاجز الانفي لديه. " قضى علاء شهرين من عمره في الحضانة وبعد ان اخرجناه من المستشفى لاحظت انه لا يحرك عينيه تجاه مصدر الصوت وبعد إجراء فحوصات طبية تبين انه يعاني من مياه بيضاء في كلتا عينيه تحولان دون القدرة على الرؤية".

وأقر الأطباء تحويلتين طبيتين للرضيع علاء إحداها لعلاج مشكلة تآكل الحاجز الأنفي والأخرى لعلاج مشكلة النظر، "أخبروني أن كل تأخير في إجلائه للعلاج بالخارج يؤثر عليه سلبا وقد يفقد نظره بشكل نهائي".

ولا تقتصر معاناة أسرة أبو طه عند هذا الحد بل ان طفلته الوسطى سعادة (اربعة اعوام) تحتاج هي الاخرى للإجلاء للعلاج بالخارج حيث تعاني من ضمور في المخ والاعصاب. "ابنتي لا تقف ولا تمشي ولا تجلس حتى، لا تأكل سوى الطعام المطحون حيث لا تستطيع البلع".

ويتابع :" تحتاج لأدوية وفيتامينات غير متواجدة غالبا في المستشفيات والصيدليات وهذا يجعل حالتها تتدهور، اقر لها الاطباء تحويلة للعلاج بالخارج منذ سبعة شهور لكن لم يتم اجلاؤها للسفر حتى اللحظة".

ويخشى أبو طه ان يكون مصير طفليه سعادة وعلاء كمصير شقيقتهما الكبرى فيروز اثر عدم اجلائهما للعلاج بالخارج حتى اللحظة، مطالبا منظمة الصحة العالمية بإنقاذهما قبل فوات الأوان.

"التنمية": 64.616 يتيماً في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

أفادت وزارة التنمية الاجتماعية أن إجمالي عدد الأيتام في قطاع غزة بلغ 64.616 يتيماً منهم 55157 خلال العدوان الأخير على القطاع، معظمهم فقدوا آباءهم بفعل حرب الإبادة الجماعية التي ارتكبها الاحتلال في السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023.

وأشارت الوزارة في بيان، أمس، بمناسبة يوم اليتيم العربي، الذي يوافق الأول من أبريل/ نيسان من كل عام التزامها الثابت بحماية حقوق الأيتام وضمان كرامتهم وحياتهم الكريمة.

ولفتت إلى أن الأيتام في القطاع يعانون من النزوح، وفقدان العائلة والمأوى، وانقطاع الخدمات الصحية والتعليمية ، ونقص الغذاء والدواء، ما يهدد حياتهم وصحتهم بشكل مباشر.

وشددت على أن يوم اليتيم العربي فرصة لتسليط الضوء على قضايا الأيتام والتوعية بحقوقهم ومشاكلهم وهمومهم، وتنظم فعاليات ومبادرات تهدف إلى تحسين حياة الأيتام، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم.

وطالبت التنمية كافة المؤسسات المحلية والدولية العاملة في مجال الأيتام بتركيز جهودها على عم ومساندة الأطفال الأيتام وتقديم كافة الإمكانات اللازمة لهم.

ودعت إلى إعادة ترميم المباني الخاصة بالأطفال التي تم قصفها وتدميرها من قبل الاحتلال في العدوان الأخير، وتقديم الرعاية المادية والمعيشيةلهم، وتأمين الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس من خلال كفالات مالية شهرية ومساعدات عينية موثوقة.

ويحتفل العالم العربي بيوم اليتيم العربي في الجمعة الأولى من شهر نيسان/ إبريل الجاري، وهو مناسبة إنسانية تهدف إلى تعزيز حقوق الأيتام، وتسليط الضوء على احتياجاتهم، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، بالإضافة إلى دمجهم في المجتمع وإدخال الفرحة إلى قلوبهم عبر فعاليات وأنشطة خيرية متنوعة.

1318 شهيدًا منذ بدء عدوان الاحتلال على لبنان

بيروت/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة اللبنانية إن العدد الإجمالي لشهداء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على لبنان ارتفع منذ 2 آذار/ مارس إلى 1318، والجرحى إلى 3935.

وأوضحت الوزارة في تقريرها اليومي الصادر عن مركز عمليات طوارئ الصحة، بشأن تطورات العدوان الإسرائيلي على لبنان، أمس، أن عدد الشهداء بلغ خلال 24 ساعة 50 شهيدا، و185 مصابا.

أنفاس صغيرة تُثقلها المعاناة.. سناء تحتاج لتدخل عاجل

غزة/ هدى الدلو:

في غرفة باردة تُثقلها رائحة الأدوية، وعلى سرير أبيض في مستشفى الرنتيسي بغزة، ترقد الطفلة سناء عز الدين النمنم، ابنة الأشهر الخمسة، كأنها تحمل من الألم ما يفوق عمرها الصغير بكثير، عيناها نصف مفتوحتين، وأنفاسها متقطعة، وجسدها الصغير يئن بصمت لا يسمعه إلا من اقترب كثيرًا منها، هنا، تبدأ حكاية طفولة لم تُمنح فرصتها أن تكون.

سناء لا تعاني عارضا صحيا عابرا، بل تخوض معركة معقّدة مع مرض ينهش كبدها الصغيرة، نتيجة تشكّل أوعية دموية غير طبيعية حوله بفعل "وحمة"، هذه الكتلة لم تكتفِ بإرباك جهازها الهضمي وتعطيله، بل راحت تتمدد بثقل مؤلم، لتضغط على قلبها الهش ورئتيها الصغيرتين، لتجعل كل نفس تأخذه معركة بحد ذاتها، وتُبقي حياتها معلّقة بخيط دقيق من الرجاء.

منذ نحو شهر، لم تعرف هذه الرضيعة طعم الراحة، بكاؤها لا يهدأ، ووجعها لا يصمت، تحاول والدتها تهدئتها، ترفعها بين ذراعيها، تهمس لها بكلمات لا تفهمها، غير أن الألم كان أقوى من كل محاولات الطمأنينة.

وتستعيد الأم لحظة الانتظار الطويل، وتقول لصحيفة "فلسطين" بصوت يختلط فيه الامتنان بالوجع: "انتظرت قدومها بفارغ الصبر، بعد عشر سنوات من الحرمان رزقت بها، كنت أحلم باليوم الذي أحمل فيه صغيرًا... والحمد لله أنها جاءت، لكن لم أتخيل أن أراها تتألم بهذا الشكل".

فقبل شهر فقط، بدأت الحكاية تأخذ منحى أكثر قسوة. في ذلك اليوم لم يتوقف بكاء

سناء، فحملها والديها إلى طبيب خاص، هناك، لاحظ انتفاخًا غير طبيعي في بطنها، وطلب إجراء صورة طبقية (CT) لكن حتى هذه الخطوة لم تمر بسلام، إذ كادت الطفلة أن تفقد حياتها أثناء الفحص.

وتروي الأم تلك اللحظة المرتجفة: "أعطوها مياه ملونة لتصويرها، وفجأة اختنقت... شعرت أن قلبي سيتوقف قبل قلبها".

بعد أسبوع، أُعيدت الصورة، لتكشف الحقيقة الصادمة، وجود وحمة على الكبد، تسببت بسلسلة من المضاعفات الخطيرة.

الأب، عز الدين، يقف إلى جانب سرير طفلته، يحمل في عينيه مزيجًا من الانكسار والرجاء، يقول: "منذ ما يقارب شهر وهي تمكث في المستشفى، تصرخ من وجعها وتبكي، الضغط الذي تسببه الوحمة يجعلها تستفرغ باستمرار، هذه الطفلة التي تمنيتها من ربنا سنين طويلة... كنت أنظر للأطفال حولي وأدعو الله أن يرزقني، جاءتني بعد شوق وعطش، واليوم أراها تتألم ولا أستطيع فعل شيء.

فلا يتوقف الفريق الطبي عن إجراء الفحوصات والتحاليل، في محاولة لفهم تطورات حالتها، لكن المؤشرات مقلقة، وضعها يزداد سوءًا يومًا بعد يوم، وقد بدأت تعاني من ارتفاع في الضغط، في ظل تدهور حالتها العامة.

ويشير الأطباء في المستشفى إلى أن سناء بحاجة إلى تدخل جراحي عاجل خارج قطاع غزة، حيث الإمكانيات المحلية غير كافية للتعامل مع حالتها المعقدة، وكل يوم تأخير، يعني خطرًا أكبر على حياتها.

فلا تفارق الأم سرير الطفلة، وعينيها تراقب صدر صغيرتها وهو يعلو ويهبط بصعوبة، وتناشد بصوت متهدج: "أناشد وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، وكل جهة قادرة... أن تنقذ طفلتي، لا أريد أن أفقدها بعد كل هذا الانتظار، فقط أريد أن أراها تكبر أمامي".

بين الأجهزة الطبية، وصوت البكاء الخافت، وعيون تترقب معجزة، فحالة سناء تختصر معاناة آلاف المرضى والجرحى الذين تقف ظروف الواقع وإغلاق الأبواب في وجه علاجهم.

ورغم كل شيء، لا يزال الأمل حاضرًا، ضعيفًا لكنه قائم، يتشبث به والدان أنهكهما الانتظار، ويؤمنان أن اتصالًا واحدًا قد ينقذ حياة صغيرتهما، ويمنحها فرصة لتبدأ حكايتها من جديد... بعيدًا عن الألم.

د. بلسم الجديلي

الصدمة المركّبة: كيف تتعامل الجريحة مع "الفقدان المزدوج"؟

أولًا: الصدمة المركّبة والفقدان المزدوج

في الأدبيات النفسية المعاصرة، يُشار إلى هذا النمط من التجارب الصادمة بمفهوم الصدمة المركبة، حيث لا يواجه الإنسان حدثًا صادمًا منفردًا، بل يعيش تراكبًا من الصدمات المتزامنة أو المتلاحقة، بما يفوق قدرته الاعتيادية على الاستيعاب والتكيّف.

في سياق الحروب، وبخاصة في البيئات الهشّة، تتجلى هذه الصدمة في أقسى صورها لدى المرأة الجريحة، التي قد تجد نفسها أمام ما يمكن تسميته بـ "الفقدان المزدوج": فقدان جزء من جسدها (بتر أو تشوّه دائم)، وفقدان شخص عزيز في اللحظة ذاتها.

هذا التزامن لا يُنتج حزنًا اعتياديًا، بل حالة نفسية مركّبة تتداخل فيها أعراض اضطراب ما بعد الصدمة (كالاسترجاعات القهرية والكوابيس وفرط اليقظة)، مع مظاهر الحزن المعقد، حيث تتعثر عملية الحداد ويُثقلها الشعور بالذنب والتعلّق المؤلم بالمفقود.

كيف تعيش المرأة هذا الفقد؟

لا يُختزل الفقد هنا في الخسارة، بل يمتد ليطال بنية الهوية ذاتها:

صدمة الهوية: سؤال وجودي ضاغط — "من أنا الآن؟"

تفكك المعنى: انقسام الحياة إلى "ما قبل" و"ما بعد" بصورة حادّة.

ذنب الناجي: شعور داخلي مربك: لماذا نجوتُ أنا؟

ازدواجية الحزن: حزن على الآخر، يتقاطع مع حزن على الذات المفقودة.

ثانيًا: الهوية الجسدية والتمزق النفسي

لا يُعدّ الجسد مجرد بنية بيولوجية، بل يمثل ركيزة أساسية في تشكيل الهوية النفسية، وهو ما يتجلى في مفهوم صورة الجسد.

عند التعرّض لبتر أو تشوّه، تتعرض هذه الصورة لانهيار مفاجئ، حيث يصبح الجسد "غير مألوف"، أو حتى "غريبًا" عن صاحبه.

وفي بعض الحالات، يظهر ما يشبه الانفصال النفسي (Dissociation)، كآلية دفاعية مؤقتة.

تمظهرات التمزق النفسي:

- تجنّب النظر إلى الجسد أو المرآة - مشاعر الخجل أو النفور من الذات
- الإحساس بانتهاك الأنوثة أو فقدانها
- حساسية مفرطة تجاه نظرات الآخرين (الوصمة الاجتماعية)

ثالثًا: صورة الذات والأنوثة في ظل الإصابة

في السياق الثقافي العربي، غالبًا ما تُربط الأنوثة – بشكل مباشر أو ضمني – بمعايير جسدية تتعلق بالجمال والاكتمال والقدرة على أداء الأدوار الأسرية.

وعليه، فإن التغيّر الجسدي القسري قد يُترجم نفسيًا إلى قناعة داخلية قاسية: "أنا لم أعد كاملة".

ينعكس ذلك على:

- تقدير الذات. - الشعور بالقبول الاجتماعي.
- الثقة في القدرة على أداء الأدوار الحياتية.

ومع استمرار هذه القناعات، تزداد مخاطر:

- الانسحاب الاجتماعي. - الاكتئاب. - فقدان المعنى والجدوى.

رابعًا: نحو بناء "تقبل الجسد الجديد"

لا يعني تقبّل الجسد الجديد الاستسلام للأمر الواقع، بل يمثل عملية نفسية عميقة لإعادة بناء العلاقة مع الذات، ويمكن فهمها كمسار تدريجي يتضمن:

1. الاعتراف بالصدمة

تسمية الفقد والاعتراف به بوصفه تجربة مؤلمة تستحق الحداد، بعيدًا عن الإنكار أو القمع.

2. إعادة الاتصال بالجسد

من خلال تمارين الوعي الجسدي، والرعاية الذاتية، وإعادة اكتشاف الجسد بوصفه جزءًا حيًّا لا عدوًا.

3. إعادة تعريف الأنوثة

الانتقال من اختزال الأنوثة في المظهر، إلى توسيعها لتشمل القوة، الصمود، والقدرة على الاستمرار.

4. إعادة بناء السردية الذاتية

التحول من سردية الضحية: "فقدتُ كل شيء" إلى سردية الناجية: "أعيد تشكيل حياتي رغم الفقد".

5. الانخراط التدريجي في المجتمع

كسر العزلة عبر العودة المتدرجة للحياة الاجتماعية، ومواجهة نظرات الآخرين بوصفها جزءًا من التعافي.

خامسًا: أدوات إرشادية للتدخل

تتطلب هذه الحالات تدخلًا نفسيًا متكاملًا يجمع بين عدة مداخل، من أبرزها:

العلاج السردي: لإعادة كتابة القصة الشخصية وفصل الحدث عن الهوية.

العلاج المعرفي السلوكي: لتفكيك الأفكار المشوّهة واستبدالها بأفكار أكثر توازنًا.

مجموعات الدعم: لتطبيع التجربة وكسر العزلة النفسية.

بناء المعنى (Meaning-making): لتحويل الألم إلى رسالة أو دور فاعل في الحياة.

سادسًا: خصوصية السياق الغزي

في غزة، لا تُعدّ الصدمة حدثًا عابرًا، بل حالة مستمرة ومركّبة، حيث تتداخل الخسائر الفردية مع المعاناة الجمعية. كما أن محدودية الموارد النفسية، وكون المجتمع ذاته مثقلًا بالجراح، يفرضان ضرورة تصميم تدخلات:

- مرنة وقابلة للتكيّف - حسّاسة ثقافيًا
- تراعي البعد الجماعي إلى جانب الفردي

خاتمة إن الفقدان المزدوج لا يُصيب الجسد وحده، بل يعيد تشكيل النفس والهوية في آنٍ واحد. والمرأة الجريحة لا تحتاج فقط إلى رعاية طبية أو دعم نفسي تقليدي، بل إلى رحلة إعادة بناء ذاتها، واستعادة علاقتها بجسدها، وإعادة تموضعها داخل مجتمع قد لا يكون مستعدًا لاحتضان هشاشتها.

وهنا تتجلى رسالة الإرشاد النفسي في أسمى صورها: ليس في إعادة ما كان، بل في مساعدة الإنسان على أن يصبح ممكنًا من جديد.

إنفوجرافيك